الفصل الرابع

تأثير الحرب الليبية

على أمن دول الجوار العربي ودول أفريقيا

obeikandi.com

obeikandl.com

المقدمة

تعيش دول الربيع العربي حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادى والاجتماعي مع و جود فجوة كبيرة في الجانب الأمني ومازالت الدول التي طالتها عدوى الربيع العربى مع دخولها العام الثالث تعيش حالة الفوضى تعاني من عدم استقرار.حيث انتشرت الأسلحة وتجارة المخدرات وزادت نسبة التهريب والهجرة الغير شرعية. ليبيا أحد الدول التي أدت حالة الفوضى فيها إلى امتدداها إلى دول الجوار من دول عربية وأفريقية وشكل عنصر الاختراق الأمني هاجس لدى دول الجوار نتيجة هذه الفوضى التي عاشتها ليبيا بعد الحرب عليها عام 2011. لقد أكدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا بأن هناك حالة من الفوضى والاختراق الأمني لحدود دول مصر والجزائر وتشاد والنيجر نتيجة لما تقوم به مجموعات من تهريب الأسلحة والأموال والأشخاص، حيث أشارت تقارير مخابراتية بأن هناك ملايين من العملات الأجنبية مثل الدولار واليورو بالإضافة إلى السبائك الذهبية والمواد الكيميائية الخطيرة جدًّا التي تم نهبها من مستودعات وزارة الصحة اليبية، والتي قد تكون وصلت إلى أيدي المتطرفين من القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى. ومازال حقوقيون فى الولايات المتحدة الأمريكية يبحثون عن مسار بعض قذائف مدفعية وصورايخ تم نهبها من مستودعات الجيش الليبي، وهي أسلحة خطيرة وشديدة الفتك وتحوى على متفجرات وصواعق وأجهزة توجية خوفا من وصولها إلى جماعات القاعدة. حيث أكد مساعد وزيرة الخارجية للشئون السياسية والعسكرية أندرو شابيرو أنه إذا لم نر أي هجمات من الصواريخ المهربة التي خرجت من ليبيا حتى الآن، ونحن نبذل كل ما في وسعنا للتصدي لهذا التهديد(1).

1 نشر هذا التصريح في جريدة قورينا التي تصدر بمدينة البيان الأول بنغازى بتاريخ 15 أكتوبر 2011.

فيما أكد مسئولون متابعة الرئيس أوباما لهذه القضية باستمرار مع المجلس الانتقالي الليبي، وأشاروا إلى أن واشنطن منحت 3 ملايين دولار لاثنتين من المجموعات غير الحكومية لتأمين مواقع الأسلحة في شرق ليبيا كما قامت فرق أمريكية بزيارة ثمانية بلدان مجاورة لليبيا لتقديم المساعدة في تحسين الرقابة على الحدود وتأمين المطارات وتوزيع كتيبات حول الأنواع المختلفة من الصواريخ، وأن هذه الفرق هي جزء من قوة الرد السريع التي تشرف عليها وزارة الخارجية الأمريكية.(1) و مازالت إلى نهاية 2013 لم توضع خطة أمنية للحدود الليبية فهي الآن ملجاء لتدريب جماعات متطرفة، وليبيا الآن ينشط فيها جماعات التهريب في كافة الأنشطة وتجارة السلاح والبضائع والسلع والمخدرات و الهجرة الغير شرعية. وكل هذا أثر بشكل مباشر على دول الجوار. هذا الفصل سوف يتطرق إلى تأثير الحرب والاختراق الأمني الذى سببته الحرب على ليبيا على أمن دول الجوار مثل مصر وتونس والجزائر والسودان، وتأثير الحرب أيضًا على دول أفريقية أخرى مثل انتشار الأسلحة ووصولها إلى مناطق تشتد فيها النزاعات القبيلة، والثأرات العرقية بالإضافة إلى جماعات متطرفة ومتشددة دينية ومليشيا الخطف والقرصنة.

إن ما حدث في ليبيا هو بالفعل ما حدث في العراق والصومال فإن السيناريو المطروح من قبل دول الغرب هو وضع المنطقة العربية والأفريقية في حالة فوضى دائمة لتستفرد هي بتنفيذ مخططها. وتشابهات السيناريوهات المطبقة في ليبيا وتونس ومصر وسوريا واليمن مع النموذج العراقي حيث برزت وانتشرت التيارات الجهادية بقوة، وعادت أنشطة الجبهة الإسلامية الليبية المقاتلة، وشكل هذا خطرا أمنيًّا على دول الجوار. وهذا ما جعل مصر تعيد ترتيب أوراقها لتعود من جديد قوية وفاعلة في المجتمع الدولي، كما عرفت من قبل حيث أدركت المخطط وبدأت في تطهير مصر من الإرهاب، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في مصطلح الربيع العربي، فمصر دولة عربية وطنية وقومية وقائدة للمنطقة وهي أول من اكتشف مخطط الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب بمساعدة

1 تصريح في جريدة قورينا التي تصدر بمدينة البيان الأول بنغازى بتاريخ 15 أكتوبر 2011

دول عربية، ولهذا قام الشعب المصرى بتصحيح المسار في 30 يونيو 2013 ليصدم العالم بإطاحة نظام الإخوان المسلمين في مصر في تظاهرة شعبية جماهيرية بمساندة الجيش المصرى العربي.([1])

لقد عانت جمهورية مصر العربية من الاختراقات الأمنية من الحدود الليبية مثلها مثل الجزائر وتونس، وتعرض عمال مصريين لانتهاكات من قبل مليشيا مسلحة وجدت على نقاط تفتيش على الحدود الليبية وسرقة ممتلكاتهم وصلت إلى إهانة المصريين على الحدود الليبية مصادرة ما في جيوب المقبوض عليهم من أموال ومدخرات وحجزتهم في أماكن غير لائقة، ووجهت اتهامات لهم بأنهم تنصيريون جاءوا بهدف تنصير الليبيين.([2])إن وضع ليبيا بعد 17 فبراير تنبه به العقيد معمر القذافي في خطابه بتاريخ 22 مارس 2011، حيث أكد بأن سقوط ليبيا يؤدى إلى انتشار الفوضى واندلاع الحرب القبلية وانتشار تداعياتها على الدول العربية والدول الأفريقية، وأكد بأن العصابات الإجرامية سوف تشتغل في القرصنة، وبالفعل هذا ماحصل حيث انتشارالجماعات الإرهابية والقراصنة الذين يخطفون الأجانب مقابل إتاوات، وانتشار الحرب كما شاهدناها في تدخل فرنسا في مالي. سوف يتناول هذا الفصل أيضًا تأثير الحرب الليبية على أمن دول الجوار العربية مثل تونس الجزائر السودان ومصر، وكذلك على أمن دول أفريقيا حيث سيركز الفصل على مدى تأثير الحرب الليبية على إقليم الصحراء والساحل وتزايد نفوذ القاعدة فيها. و ما أثر الحرب الليبية على ظهور دولة الأزواد وظهور الأسلحة الليبية بكثافة في الجبهات داخل دولة مالي. كذلك سوف يتناول الفصل أسباب التدخل العسكرى الفرنسي في شمال مالي باعتباره سببا من أسباب تنامي الجماعات المتطرفة على الجنوب الليبي، ودعم حركة التطرف في مالي بالسلاح من ليبيا. كما سيتناول هذا الفصل أيضًا تزايد حركات التطرف الديني في شمال أفريقيا بعد الحرب على ليبيا. لقد كانت مشكلة

1 انتفض الشعب المصرى بتاريخ 30 يونيو 2013 إذا خرج أكثر من 30 مليون مصرى مطالبين باطاحة حكم الإخوان نتيجة لما وصلت إليه مصر في العامين الماضيين منذ ثورة 25 يناير وتولي الإخوان زمام السلطة في مصر، وخروج الشعب المصرى جعل الجيش المصرى يساند الشعب في تحقيق هذا المطلب الوطني الجماهيري.

2 مقابلة مع المواطنين المصريين القادمون من ليبيا بتاريخ 8 مارس 2013.

تهريب الأسلحة من ليبيا وعبر الدول المجاورة وهي مشكلة كارثية لكل الدول المحيطة، حيث أصبحت ليبيا سوقا مفتوحا على كل الأطراف لبيع السلاح، فلقد كان تجار المخدرات وعصابات التهريب يلجئون إلى ليبيا وأصبحت هي الوجهة المفضلة للجماعات الإسلامية.

لقد أصبحت أسعار الأسلحة مغرية فى ليبيا، ونتيجة لضعف الأمن والتفتيش في المنافذ الحدودية الليبية نتج وجود ثغرات تساعد تجار الأسلحة على تهريب عدد من الأسلحة وقطع الغيار التى تدخل على شكل دفعات، وتقوم الجماعات بتهريب من ليبيا إلى تونس والجزائر ومصر، حيث يقوموا بتركيبها من جديد، وتشتهر منطقة الزنتان بكونها إحدى أفضل وجهة قاصدى تجار الأسلحة من مختلف الأنواع، حيث يروّج فيها المتاجرة بأسلحة الرشاشات من صنف الكلاشينكوف القديم والحديث، وكذلك الأسلحة الإسرائيلية الحديدية والمسدسات بكل الأصناف، إضافة إلى أسلحة من النوع الثقيل المحمولة على متن سيارات تويوتا والدفع الرباعي، التي تساعد على التنقل في الضواحي، والطرق الترابية والغابية غير المعبدة للإفلات من قبضة حراس الحدود بالنسبة لكل من الجزائر وتونس.

ويذكر مصدر له معرفة بسوق تجارة السلاح في ليبيا، أن أسعاره زهيدة مقارنة بالأسعار التي يتم تسويقها فى الدول المجاورة خاصة الجزائر، حيث يبلغ سعر السلاح الرشاش الواحد نوع روسي ذو اليد الخشبية 500 دينار ليبي، وهو ما يعادل 250 يورو أو ما أقل من 35 ألف دينار جزائري"ثلاثة ملايين ونصف سنتيم"، أما عن السلاح الرشاش من الصنف الإسرائيلي ذو اليد البلاستيكية فيبلغ سعره حوالي 700 دينار ليبي، ويرجع ارتفاع سعره تبعا لجودة السلاح، إضافة إلى أن أخمص الرشاش يطوى ويسهل إخفاءه تحت عباءة أو لباس طويل، ولم يختلف هذا السعر عن سعر السلاح الرشاش الإسرائيلي الآخر ذو الحجم الصغير وهو كله من الحديد، أما عن سعر المسدسات بمختلف أصنافها فلم تتجاوز 1200 دينار ليبي للصنف العادي وما يزيد عن 4 آلاف للمسدس الذي يحمل معه كاتم صوت، في

حين بلغ سعر الذخيرة 100 دينار لما يزيد عن 700 طلقة، وهو نفس الحال بالنسبة للذخيرة الأخرى للرشاشات الروسية والإسرائيلية، وعن أغلى سعر.(1)

أولا: تأثير الحرب في ليبيا على أمن دول الجوار

1- تأثير الحرب الليبية على أمن دولة الجزائر: الجزائرهي الحدود الغربية لليبيا بعد الحرب على ليبيا عام 2011، أثرت الأزمة على دول الجوار والتي سببت في توترات حدودية بين ليبيا التي لا تستطيع الحكومة الليبية بعد تمرد 17 فبراير السيطرة فيها على المليشيات المسلحة والتنظميات الإرهابية المتطرفة. واجهت الجزائر عددا من التحديات الأمنية على حدودها المباشرة مع ليبيا بعد الحرب، سواء كان ذلك من خلال تواجد جماعات القاعدة في شمال ليبيا على الحدود الجزائرية أو من خلال تهريب الأسلحة الثقيلة والخفيفة عبر الحدود من ليبيا إلى الجزائر.

ونتيجة لما حدث في ليبيا وتأثير الحرب على أمن دول الجوار عقد مؤتمر وزارى حضرته كل من دولة المغرب وموريتانيا والجزائر وليبيا ومصر وتونس والذى كان حول الاختراقات الأمنية التي انتشرت بعد الربيع العربي. وفي مقابلة تلفزيونية مع الجزيرة بتاريخ 11مارس2012 قال طارق تملالي " ليبيا أمام اختبار الوحدة الوطنية والحدود السائبة، آلاف الكيلومترات من الحدود والمخاوف بشأن انتشار الأسلحة حقيقية، ولهذا فإن الجزائر نشرت الآلاف من قواتها المسلحة على الحدود مع ليبيا تخوفا من وقوع السلاح السائب وخاصة وأن منه أسلحة محمولة على الكتف مضادة للطائرات في أيدي جماعات إسلامية إرهابية.إن الهاجس الجزائرى بخصوص سعة الحدود بينها وبين ليبيا جعلتها تضع خطة أمنية. تعتبر حدود ليبيا الجنوبية مع الجزائر كبيرة وشاسعة وهي حوالي 950 كيلو متر الممتدة بين الصحراء، وبين ثلاث بلدان من الممكن أن تتحرك فيها الجماعات الإرهابية والمتطرفة من

1 إيهاب شوقي، الخطر القادم من ليبيا على الأمن القومي المصرى والعربي، نشر على شبكة الأخبار العربية

obeikandl.com

القاعدة والتنظيمات الإسلامية الأخرى، وتسبب تهديدا أمنيا حقيقيا لها. وبالتأكيد بأن محاولات تأمين الحدود هي محاول أمريكية وفرنسية من أجل ضبط الحدود بين الجزائر ومالي، من أجل حصر عناصر القاعدة في بلدان شمال أفريقيا غير أن دول عربية رفضت أي تدخل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بهذا الشأن منها الجزائر. أما المغرب وموريتانيا تعمدت أن تعطي للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قاعدة لوجستية وإعانة عسكرية لهذه الدول. (1)

ومن الموضوعات التي تثير قلق دول الغرب هي الهجرة الغير شرعية من دول شمال أفريقيا الى أوروبا ، مما جعل العديد من البلدان تجرم الهجرة ، وتدعوا إلى ضرورة معالجة المشكلة من جذورها في شمال أفريقيا. فحذت الجزائر حذو الاتحاد الأوروبي وجرّمت الأجانب، خصوصاً الصينيين والأفارقة الذين يدخلون الجزائر بطريقة غير شرعية من ثم يعبرون الحدود الليبية ومنها إلى أوروبا. وتعتبر الجزائر موطن لعدد كبير من المهاجرين من دول أفريقية مثل جنوب الصحراء خصوصا مالي والسودان ، وعلى غرار العديد من البلدان المغاربية الأخرى، ولهذا كانت الجزائر من مصلحتها توثيق العلاقات مع الدول التي تكافح تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المماثلة التي تنشط في منطقة الساحل. (2)

وبتاريخ 25 فبراير 2013 كشفت الحكومة الجزائرية عن وجود مخزن سلاح، وأقامت السلطات برصد تسلل أربع شاحنات محملة بالسلاح في طريق عبورها من ليبيا إلى الصحراء الجزائرية خوفا من أن يصل السلاح إلى العاصمة الجزائرية فذلك يعتبر مؤشرًا خطيرًا، وتهديدًا للأمن القومي، وهذا يؤكد بأن الجزائر لم تكن يومًا منطقة عبور للأسلحة المهربة من ليبيا إلى مالي، بل كان السلاح عادتة ما يخزن في تونس. لقد شهدت منطقة شمال أفريقيا تحولات إقليمية عميقة زادتها أزمة مالي تعقيدًا بجانب تنامي التيار الجهادى والتكفيرى في ليبيا وتفشي ظاهرة تهريب الأسلحة في دول المنطقة. (3)

1 مقابلة مع طارق تملالى في قناة الجزيرة بتاريخ 11 مارس 2012.

2 مقابلة في قناة الجزيرة بتاريخ 11 مارس، 2012 مصدر سبق ذكره.

3 تقرير نشر في صحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ 25 فبراير 2013

ففي صحيفة الجارديان البريطانية أشار تقرير على أن هناك دول غربية تشير بأن تجارة التبغ المهربة من شمال أفريقيا، هي تجارة تشرف عليها جماعات دينية متشددة، والتي اتجهت إلى هذه التجارة الغير مشروعة بغرض تمويل نشاطاتها الإرهابية في المنطقة، وخاصة شراء الأسلحة وبيعها باعتبار أن أفريقيا سوق شراء لهذه الأسلحة بحكم الصراعات العرقية والقبلية في القارة الأفريقية. ولقد ساهمت ليبيا بعد الحرب في انتشار الأسلحة والتي تقدر وفقا للتقرير إلى أكثر من 3 ملايين قطعة من السلاح حسب تقديرات رسمية انتشرت في ليبيا، وأكد التقرير بأن جماعات جهادية من العراق وأفغانستان نقلت نشاطها إلى بلدانها الأصلية في دول شمال أفريقيا وليبيا. ومن ضمن الأنشطة التي قامت هو الهجوم على ميناء غاز عين أميناس في الجزائر التي شنته كتيبة تنسب إلى عضو القاعدة مختار بلمختار وهو أحد هؤلاء الذين يمولون جماعاتهم المتشددة من خلال التجارة الغير مشروعة.(1)

لقد قامت أجهزة الأمن الجزائرى بالقبض على 11 عنصرا تونسيا من المتورطين في أعمال إرهابية أثر واقعة أميناس ومن بينهم الجهادى التونسي أبو طلحة التونسي "واسمه الحقيقي عروسي دربالي " والذى اعترف بأن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جهز خطة شاملة لتنفيذ سلسلة من الهجمات الإرهابية داخل الأراضي التونسية مشابهة للهجوم الذى تم تنفيذه في عين أميناس في الجنوب الجزائرى. وقال إن عشرات التونسيين منظمين إلى تنظيم القاعدة وهم موجودين في حركة النهضة الإسلامية ومنهم من يتدربون على الهجوم في شمال مالي وهناك تنسيق مع الخلايا النائمة داخل تونس، ولقد تم تجنيد أفرادها في الإعداد لتنفيذ هذه العمليات وتحديد المواقع المستهدفة، مؤكدا أن المخطّط يجري العمل على تنفيذه. وهذا التنظيم هو ما يتزعمة أبو عياض، وهم يطلقون على أنفسهم تسمية أنصار الشريعة ويجاهرون بولائهم لبن لادن ولتنظيم القاعدة..أبو عياض الذي مازال هروبه لغزا ينتظر توضيحا من الداخلية الجزائرية التي عجزت ولمدة شهور وبكل أجهزتها المختصة على تحديد موقعه خاصّة وأن أبو عياض يتنقّل بكل حرية ويدلي حتى بالتصريحات الصحفية.(2)

1 التقرير نشر في صحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ 25 فبراير 2013، مصدر سبق ذكره.

2 صحيفة الجارديان البريطانية، مصدر سبق ذكره.

ويؤكد مصدر على علم تام بالأسلحة أن هذه الأسلحة الثقيلة مثل سلاح 23 أو14.5. هي أسلحة مضادة للطائرات وخاصة ذو العيار للطيران، كما أن مسافة مدى وصول طلقاتها تتجاوز الأربع كيلو مترات، وهذه الأسلحة لا تطلبها إلا الجماعات القوية كتلك التي تعمل على تهريب المخدرات. كما فى شرق ليبيا بمدينة درنة أو تلك التي تعمل على التهريب بالنسبة للحدود بين ليبيا وكل من تونس والجزائر ومالي والنيجر ، وأخيرا السلفيين الجهاديين الذين ترددوا على منطقة الزنتان وغيرها من أجل التزوّد بهذا الصنف بالذات لأنه يساعدهم على الدخول في المعارك المباشرة مع جيوش دولهم، خاصة ما يحدث في الجزائر من مصارعة قاعدة المغرب الإسلامي للنظام.

واستمرت حالة التحذير من قبل الجهات الأمنية الجزائرية للمليشيا الإرهابية المسلحة بين الحدود الليبية والتونسية ففي 30 سبتمبر 2013، حيث أعلنت مصادر أمنية جزائرية أنه تقرر إعادة النظر في الانتشار الميداني لحوالي 480 وحدة عسكرية مختصة في مكافحة الإرهاب على المستوى الحدودي، وإخضاع 18 منطقة صحراوية لمراقبة القوات الجوية على مدار الأربع وعشرين ساعة بعد تسجيل 14 ثغرة أمنية خاصة على الحدود مع تونس وليبيا. وأضاف ذات المصدر أن القيادة العسكرية تعتزم إضافة 10 وحدات عسكرية لتأمين الحدود مع تونس وليبيا حسب ما ورد في جريدة التونسية.(1)

لقد عملت قوات الجيش الجزائرى على محاربة الإرهاب حيث قامت مؤخرا بعملية تمشيط شارك فيها 3 آلاف عسكرى عبر الشريط الصحراوى المحيط بولاية إيليزي، وفي المناطق الحدود المشتركة بين النيجر وليبيا، باشرت قوات الجيش الجزائري في عمليات تمشيط وتشديد أمني أدى إلى مقتل إرهابيين اثنين، أحدهما تم القضاء عليه بتاريخ 26 أكتوبر 2013، واسترجاع أسلحة حديثة وصواريخ قرب الحدود مع النيجر وليبيا. وقررت السلطات العسكرية الجزائرية غلق الحدود بين الجزائر وليبيا من المنافذ الجنوبية الشرقية مع

1 صدر التقرير الأمني حسب ما أوردته أحد الصحف التونسية بتاريخ 30 سبتمبر. 2013.

obeikandi.com

ليبيا بصفة جزئية، نتيجة للوضع الأمني المتوتر على الحدود. ونظرًا لتوقع هجوم إرهابي في الجنوب قرب الحدود الجزائرية أو في ولاية تمنزراست، فإن وزارتا الدفاع والداخلية قررتا بأن تكون الحدود الجزائرية مع جمهورية مالي الممتدة على مسافة 1376 كليومترا كمنطقة عسكرية مغلقة، لا يجوز الاقتراب منها بالنسبة لغير السكان المحليين إلا برخصة أمنية مسبقة. وشمل الحظر المدينة المحيطة بمدينة جانت وصولا إلى مناطق إيليزي والحدود مع النيجر. (1)

2- تأثير الحرب الليبية على أمن مصر ورصد آلاف قطع السلاح الليبية المهربة إلى مصر: ترتبط مصر وليبيا جغرافيا بشريط حدودى بطول تقريبا 1049 كليوم مترا، و هذه المساحة الشاسعة كانت سببا رئيسا في عمليات الاختراق الأمني وتهريب البضائع والأسلحة والمخدرات بين البلدين. ونظرا لغياب قوات الحرس الحدودى من الجانب الليبي بجانب انتشارالأسلحة بعد 17 فبراير 2011 فإن نشاطا تجار السلاح، والذين عملوا على استغلال التوتر الموجود على الحدود بين ليبيا ومصر، الأمر الذى زاد من المخاطر والتهديدات التي أثرت بشكل فعلي على جمهورية مصر العربية من الجانب السياسي والاقتصادى والأمني والعكسرى، ونظرا لما تمر به مصر من اضطرابات واستهداف مباشر من الغرب لتقسيمها، فإن تواجد الجماعات الإرهابية في مصر كان عاملا مساعدا للغرب عن طريق تزكية الولايات المتحدة الأمريكية لجماعات إرهابية لتولى زمام السلطة في مصر. غير أن الوطنية التي تميز بها الجيش المصرى منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 في محاربة الاستعمار ومواجهة إسرائيل،والتصدى لكل المحاولات التي تستهدف جمهورية مصر العربية، فقد قام الجيش المصرى الوطني بالوقوف جنبا إلى جنب مع الشعب المصرى في مواجهة الإرهاب في 30 يونيو 2013، وإحباط المخطط الاستعمارى لإضعاف دور مصر القيادى في المنطقة العربية. ولقد عملت قوات الجيش المصرى والشرطة على إحباط الكثير من محاولات الإرهاب التي خطط لتنفيذها في مصر بغرض خلق الفوضى والانفلات الأمني في مصر لتسهيل عملية

1 صحيفة الخبر الجزائرية، 27أكتوبر2013.

الاختراق الأمني. ومع هذا فمازالت مصر تعاني تداعيات الحرب الليبية وخاصة فيما يخص انتشار السلاح وتهريبه إلى سيناء.

وهذا ما أكدته صحيفة واشنطن بوست بتاريخ 13 أكتوبر 2011، في تقرير يخص المخابئ والأسلحة المنتشره في سيناء، وأكد التقرير على أن هناك الكثير من مخابئ الأسلحة المنتشرة حاليا في شبه جزيرة سيناء قادمة من ليبيا مستغلة فترة الانفلات الأمني التي تعيشها مصر منذ ثورة يناير 2011. وأكدت الصحيفة على أن هناك تصريحات من مسئولين حاليين وسابقين في القوات المسلحة المصرية، وتجار أسلحة سيناء قولهم إن سيناء تمتلئ حاليا بمخابئ كبيرة للأسلحة القادمة من ليبيا، ويشقون طريقهم عبر الحدود المصرية لإغراق السوق السوداء وتأخذ طريقها إلى قطاع غزة عبر الأنفاق، مشيرا إلى أن الأسلحة المتوفرة حاليا في سيناء تشمل صواريخ ومدافع مضادة للطائرات. فقد أكد سامح سيف اليزل الجنرال المتقاعد في الاستخبارات العسكرية المصرية حيث قال: نحن لا نريد أن نرى مصر كمسار لتهريب الأسلحة، مشيرا إلى أنه تم اعتراض عدة شحنات مؤخرا على الطريق الصحراوي من ليبيا إلى مدينة الإسكندرية المصرية في الشمال نحو غزة. كما أكد بأنه بعض الفصائل الفلسطينية توصلت لاتفاق مع الليبيين للحصول على أسلحة خاصة مثل صواريخ أرض جو تطلق من على الكتف.(1)

إن هذه الأسلحة تثير المخاوف بشأن الأمن في منطقة حساسة على الحدود مع قطاع غزة وإسرائيل، في وقت تجتاح المنطقة الاضطرابات، ويمكن لهذه الأسلحة أن تضاف إليها صواريخ مضادة للطائرات وتطلق من على الكتف تضاف إلى ترسانات المقاتلين الفلسطينيين في قطاع غزة. وهذا ما يمثل تهديدا كبيرا لسلاح الجو الإسرائيلي وخاصة طائرات الهليكوبتر والطائرات الثابتة التي تقوم بدوريات متكررة في سماء قطاع غزة، وأثارت هذه الأنباء المخاوف الأمنية في إسرائيل وأمريكا، ولهذا دعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية

1 نشر في المصرى اليوم، المركز المصرى للدراسات والمعلومات بتاريخ،13 أكتوبر2011.

وإسرائيل مصر لبذل المزيد من الجهد لحماية المنطقة الحساسة على الحدود مع قطاع غزة وإسرائيل. وفي الأشهر التي تلت ثورة يناير2011 في مصر، هاجم مسلحون خط الأنابيب الذي يغذي إسرائيل سبع مرات من قبل مسلحين، كما أسفر هجوم عبر الحدود في أغسطس عن مقتل ثمانية إسرائيليين.(1) وقد أكد ما ورد في هذا التقرير اللواء سامح سيف اليزل الخبير الأمني في مصر في مقابلة تلفزيونية على قناة الحياة المصرية بتاريخ 13 أكتوبر 2011، حيث شرح وضع الانفلات الأمني وتهريب الأسلحة من ليبيا إلى مصر ومنها إلى سيناء وغزة.(2)

رغم أن المجتمع الدولي هو المسئول الأول عن انتشار الفوضى وعدم الاستقرار الأمني في المنطقة العربية بمخططه وتنفيذها بمسمى الربيع العربي، إلا أنه نراه اليوم مهتم بانتشارالأسلحة التي بدات تشكل خطرا على أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، ففي تصريحات خاصة بجريدة الشرق الأوسط أكد مسئول فى الخارجية الأمريكية على ضرورة منع تسريب الأسلحة من ليبيا إلى الأسواق المصرية ، وخاصة صواريخ أرض – جو خوفا من وقوعها في أيدي الإرهابيين واستخدامها في الهجوم على الطائرات الإسرائيلية، وأكد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحث الدول المجاورة لليبيا على تشديد الرقابة على الحدود منعا لتسلل المهربين بالأسلحة وذخائر ومواد قد تستخدم في صناعة الأسلحة الكيماوية. ولا يملك الجيش الأمريكي قوات عند الحدود الليبية سواء مع مصر أو الدول الأخرى، بعد أن رفض الرئيس أوباما نشر القوات العسكرية الأمريكية في ليبيا تجنبا لإثارة غضب دول في الشرق الأوسط، وغضب الكونجرس الأمريكي، لكن التقارير الأخيرة لتهريب الأسلحة الليبية إلى مصر أثارت غضب بعض نواب الكونجرس، ودعا رئيس لجنة الاستخبارات مايك روجرز إلى استخدام الجنود لتأمين مخزونات ليبيا من الأسلحة وضمان عدم تهريب الصواريخ التي تطلق من فوق الكتف ، لأنها تشكل تهديدا عالميا وقد تم استخدامها سابقا على أكثر من 40 طائرة مدنية منذ السبعينيات، وهي معروفة باسم نظام الدفاع الجوي المحمول، حيث

1 نشر في المصرى اليوم، المركز المصرى للدراسات والمعلومات، مصدر سبق ذكره.

2 مقابلة تلفيزيونية مع اللواء سامح سيف اليزل على قناة الحياة المصرية بتاريخ 13أكتوبر2011.

أشارت راشيل ستون الخبيرة في تجارة الأسلحة الدولية بمركز أبحاث ستسون بالولايات المتحدة الأمريكية بأنه يتعين على المسئولين الأمريكيين تعلم الدرس بعد آلاف الصواريخ التي تم تهريبها من مستودعات صدام حسين في العراق عام 2003.(1)

وعلى الرغم من انتشار بنادق الكلاشنيكوف على كلا الجانبين من الحدود في سيناء، فإن وجود صواريخ مضادة للطائرات وأسلحة ثقيلة أخرى يشكل تطورا مقلقا للإسرائيليين لأنه يمكن أن يهدد الطائرات الإسرائيلية التي تقوم بدوريات مراقبة على قطاع غزة. وتخوفت الولايات المتحدة من وصول الصواريخ المضادة للطائرات المهربة من ليبيا إلى ترسانة الأسلحة التي يملكها الفلسطينيون في غزة مما يزيد من خطورة التهديدات ضد إسرائيل ومروحياتها التي تراقب القطاع الخاضع لسيطرة حماس. ولهذا أرسلت الحكومة المصرية تعزيزات أمنية بلغت 20 ألف جنديا لاستعادة السيطرة على المنطقة، وقد تمكن أعوان أمن مصريون من اعتراض طريق سيارة تحمل شحنة صواريخ أرض – جو وهي نوع يحمل على الكتف في طريقها إلى سيناء ومن ثم إلى الأنفاق التي تربط مصر بقطاع غزة، وأكد مسئول بالجيش المصرى بأن الأسلحة التي تم العثور عليها ضمنت ذخيرة حية ومتفجرات وأسلحة أوتوماتيكية وأسلحة ثقيلة روسية الصنع من بينها أسلحة ستريلا 2 واستريلا 3.(2)

في 2 نوفمبر2011 نبهت روسيا مبكرا إلى مثل هذه المخاطر حيث قدمت مشروع قرار تطالب فيه مجلس الأمن بحث المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع تهريب الأسلحة بما في ذلك صواريخ أرض- جو ولضمان مصادرتها بطريقة مناسبة قبل وقوعها في أيدي الإرهابيين وتهديد السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. ودعت روسيا الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة بما فيها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إلى تقديم المساعدات اللازمة للمجلس الانتقالي لتحقيق هذا الهدف، كما حث جيران ليبيا على التعاون في تقييم التحديات التي تواجه انتشار الأسلحة وأمن الحدود، والنظر في ردود

1 نشر التقرير في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 15 أكتوبر 2011، لعدد 12009

2 نشر التقرير في جريدة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.

الفعل المناسبة، بالنظر إلى فوضى السلاح التي تشهدها ليبيا والتي تأثرت بها كل من تونس ومصر والسودان ومالي والجزائر ودول أخرى مجاورة لليبيا قد اشتكت من الأسلحة المهربة التي غمرت أسواقها.(1)

إن ليبيا أصبحت تشكل خطرا على الأمن القومي المصرى وأصبحت بعد 17 فبراير 2011 الجارة القلقة، حيث أصبحت مصدر دخول الأسلحة بأنواعها إلى جمهورية مصر العربية، وهذا أيضًا ما أكدته وسائل الإعلام المصرية والمصادر العسكرية فى كثير من الظروف الأمنية التي تمر بها مصر. وعلى سبيل المثل ففي إدارة مباحث كفر صقر تم القبض بتاريخ 16 فبراير 2012 على مواطن بدون أثبات شخصية وبحوزته بندقيتين آليتين بخزينة كل منهما 10 طلقات وجوالين ممتلئين بطلقات تعرف بأنها خارق حارق محرمة دوليا ومهربة من ليبيا.(2) وكذلك في تاريخ 21 فبراير 2012 صرح أحمد حلمى عزب مدير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية المصرية في لقاء مع قناة روسيا اليوم قال: بأن الأسلحة المهربة القادمة من ليبيا تنتشر داخل مصر، مضيفا أن وزارة الداخلية تحاول الحد من انتشار هذه الأسلحة ومنع دخولها. وأشار إلى ضبط 42 بندقية آلية و 54 ألف طلقة مؤخرا.(3)

وتمكنت الأجهزة الأمنية بمديرية أمن البحيرة أيضًا بتاريخ 21 فبراير 2012 من ضبط ترسانة أسلحة مهربة من ليبيا إلى داخل البلاد قبل ترويجها فى محافظة الجيزة.وكانت قوى أمنية من مديرية أمن البحيرة والإدارة العامة للمرور وقوات الأمن المركزى قد تمكنت من ضبط مواطن ليبي يستقل سيارة نصف نقل تحتوى على مخزن سرى أسفلها (بجانب الشاسيه) وبداخله 12 بندقية آلية وأربعة رشاشات من نوع"بريتا " ومدفع متعدد الطلقات وبندقية قناصة ، بالإضافة إلى 13 ألفا و300 طلقة آلية من مختلف الأعيرة وعندما تمت مواجهة المتهم أعترف بأنه يجلب الأسلحة والذخيرة المضبوطة والمهربة من ليبيا عن طريق

1 قرار روسيا إلى مجلس الأمن للمطالبة بمنع تهريب الأسلحة من ليبيا إلى دول الجوار، 2 نوفمبر 2011

2 تصريح قسم مباحث كفر صقر بجمهورية مصر العربية بتاريخ 16 فبراير2012.

3 تصريح أحمد حلمي عزب، مدير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية المصرية في قناة روسيا اليوم، بتاريخ 21 فبراير2012.

مرسى مطروح لترويجها في دائرة مركز الصف بالجيزة وقد تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية للازمة حيال الواقعة وأخطار النيابة العامة لمباشرة التحقيق.(1)

فى حين يرى اللواء جمال أبو ذكرى بتاريخ 13 مارس 2012، الخبير بجهاز الأمن القومى، وجود ثلاثة مصادر يتم من خلالها تهريب الأسلحة إلى مصر، الأول عبر الحدود الليبية المصرية من خلال الساحل الشمالى، حيث تم تهريب كل أنواع الأسلحة من ليبيا وعلى الأخص المدافع "الجرينوف" والمدافع المضادة للطائرات، والتى تم ضبط البعض منها، والثانى عبر الحدود السودانية المصرية من جنوب السودان، ويتم من خلاله تهريب الأسلحة السودانية والإسرائيلية، وتم ضبط جزء من هذه الأسلحة، والثالث عن طريق أنفاق غزة.(2)

وبتاريخ 18 مارس 2012 أيضًا صرح الدكتور محمد الغباري الخبير الاستراتيجي في مصر بأنه إذا أخذنا بعين الاعتبار المساحة الحدودية التي تربط ليبيا ومصر فهي شاسعة، بالتالي يصعب السيطرة عليها، وتهريب السلاح من ليبيا إلى مصر بكميات كبيرة جدا سيكون متاح باعتبارها تجارة مربحة جدا. وهذا ما يساهم في انتشار عناصر إجرامية وعصابات مسلحة داخل جمهورية مصر، وشكل قلقا كبيرا للحكومة المصرية،بالإضافة إلى ما يحدث في ليبيا من محاولات لإعلان عن إقامة إقليم برقة الجديد وانفصاله عن الحكومة الليبية وهذه المحاولة تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي المصرى والأمن القومي الداخلي. وهذا ما حصل بالفعل حيث تم تهريب الأسلحة من ليبيا وتخزينها في مناطق صحراوية على حدود محافظتي القاهرة والجيزة ـ وفق ما رصدته الأجهزة الأمنية ـ ثم تهريبها إلى سيناء وفي حالة عدم حاجة قطاع غزة إليها يتم بيعها داخل محافظات الوجهين البحري والقبلي بأرخص الأثمان لاسيما للخارجين عن القانون. وتشير خريطة تهريب وبيع السلاح في مصر إلى انتشار شبكات التهريب بمحافظات مرسى مطروح(بمنطقة الضبعة) والبحر الأحمر(منطقة مرسى

1 نشر في جريدة الأهرام بتاريخ 21 فبراير2012.

2 نشر في وكالة أنباء آسيا بتاريخ 13 مارس 2012.

وسوهاج، واستطاعت الأجهزة الأمنية ضبط شحنات هائلة من الأسلحة خلال الفترة من عام 2011 –2013 تضمنت بنادق آلية، وقناصة،وصواريخ مضادة للطائرات وطلقات متعددة الأعيرة، كما ضبطت عناصر تعمل في هذه الشبكات منهم العناصر المسئولة عن عمليات التسليم والاستلام. وتزيد المخاطر من تداعيات عمليات تهريب السلاح على أمن مصر من جهة الغرب. حيث دعا العديد من الليبيين إلى بيع سلاحهم للتجار الذين بدورهم تعاقدوا مع نظرائهم في الأراضي المصرية على عمليات البيع والتهريب، في ظل حالة الانفلات الأمني الذي تشهده مصر أثناء فترة حكم الإخوان ، بجانب أن هناك نقطة مهمة لايجوز إغفالها أن إسرائيل كانت تعمل على تسليح عناصر انفصالية عديدة في دول أفريقية، وهذا السلاح انتقل بدوره من خلال التجارة إلى ليبيا وقت الصراع، ثم انتهت به الحال إلى مصر من خلال عمليات التهريب عبر الحدود، وهو الأمر الذي يفسر وجود أسلحة إسرائيلية دخلت مصر من جهة الغرب كما أسلفنا وفي حالات كثيرة تم ضبطها.(1)

أما الدكتور محمد غراب الخبير والباحث الاستراتيجي ، فيؤكد أن الانفلات الأمني يدفع با لدخول وهروب عناصر مسلحة إلى الأراضي المصرية من خلال الحدود الشاسعة، وهذه العناصر قد تبدأ في أنشطة غير قانونية، ومحاولة إنشاء جماعات مسلحة جديدة في مصر تؤثر على الاستقرار والأمن الداخلي، بجانب أن الطمع في جني الأموال سيجعل كل من يمتلك السلاح يرغب في بيعه والاتجار فيه، حيث إنه مع الأزمة الليبية حصل الليبيون على العديد من الأسلحة، وليس على سلاح واحد فقط، فالتجارة هنا لها رواج في دول عديدة، وبخاصة مصر في الوقت الحالي الذي تشهد فيه انفلاتا أمنيا حقيقيا.إن ما يحدث الآن على الحدود الليبية المصرية من عمليات تهريب السلاح وبيعة وانتشاره بهذه الصورة يشير إلى أن مافيا السلاح تعمل على زيادة الصراع من أجل رواج تجارتها في السلاح، وجد منفذ ليبيا نتيجة للفراغ الأمني على حدودها طريقا إلى تهريب السلاح إلى مصر. (2)

1 نشر في جريدة الاهرام بتاريخ 18 مارس2012.

2 جريدة الأهرام، بتاريخ 18 مارس2012 مصدر سبق ذكره.

وفي تاريخ.16أبريل.2012 أيضًا وفي محاولة لمباحث جمهورية مصر بكفر صقر للقضاء على الاختراق الأمني قامت مباحث كفر صقر من القبض على ثلاثة أعراب جميعهم من العلاقة التل الكبير محافظة الأسماعلية وبحوزتهم بندقيتين آليتين بخزينة كل منهما10 طلقات وجوالين ممتلئين بطلقات تعرف بأنها (خارقة حارقة) محرمة دوليا مهربة من ليبيا.[1]

وأكد أيضًا خبراء الأمن المصرى بتاريخ 14 يونيو 2012، أن سوق السلاح غير المرخص يعتمد على ثلاثة معابر ملتهبة فى الحدود الليبية والسودانية والإسرائيلية، وأن هناك أكثر من 1400 نفق يربط بين قطاع غزة وسيناء لعبور الأسلحة المهربة، مشيرين إلى أن هناك تقارير رسمية تؤكد أنه لا يزال مصير أكثر من 10 آلاف سلاح تمت سرقتها من أجهزة الأمن فى أعقاب ثورة يناير 2011 غامضًا، بالإضافة إلى تدفق آلاف مؤلفة من السلاح فى أعقاب الثورة الليبية، والتى تدفقت عبر الحدود المصرية الليبية، وتستخدمه تشكيلات عصابية فى تهديد المواطنين.كما أكد اللواء نشأت الهلالى، رئيس أكاديمية الشرطة الأسبق، أن سبب زيادة الأسلحة المهربة إلى صعيد مصر منذ ثورة يناير يعود إلى هروب أكثر من17 ألف سجين من السجون، واقتحامهم لأقسام الشرطة والسجون وسرقة السلاح، والاستيلاء على ما بها من أسلحة، بالإضافة إلى تهريب الكثير من الأسلحة عن طريق الحدود الليبية المصرية، مشيرا إلى أنه لم يكن يوجد هذا الكم من السلاح قبل الثورة فى صعيد مصر، لوجود الكثير من الحملات التى تستهدف الأسلحة غير المرخصة.([2])

وكانت المعلومات التى وردت إلى اللواء مدحت النحاس قائد المنطقه الغربية العسكريه بتاريخ 26 يوليو2012 قد أكدت قيام بعض المهربين بتهريب شحنة سلاح وذخيره من ليبيا إلى مصر عبر الحدود المصريه الليبية، فتم تشكيل مجموعات استطلاع ودوريات رصد برئاسة العميد على عشماوى قائد مخابرات حرس حدود المنطقة الغربية،

1 تصريح قسم مباحث كفرصقر بجمهورية مصر العربية بتاريخ 16 فبراير 2012

2 عمليات التهريب التي أفشلتها الحكومة المصرية بتاريخ 14 يونيو 2012.

obeikandl.com

والتى رصدت سيارة "تويوتا لاند كروزر بيضاء اللون " بمنطقة القرين جنوب منفذ السلوم بـ 120 كم قادمة من الأراضي الليبية عبر السلك الشائك وبداخلها شخصين، و قامت دورية حرس الحدود برئاسة المقدم أشرف عبد العزيز قائد مخابرات حرس الحدود بالسلوم والنقيب عبد الرحيم صالح بمطاردتهم فلاذا بالفرار داخل الأراضي الليبيه تاركين السيارة وبداخلها 12 بندقيـة إلى و5 بنادق قناصة ومدفع رشاش و68 ألف طلقة عيار 39 مللي و 10آلاف طلقة 54 مللي و6 آلاف طلقة عيار 9مللي، وتم التحفظ على المضبوطات بواسطة نيابة سيدي براني.(1)

وفي قسم مباحث أكتوبر بتاريخ 26 يوليو 2012 أيضًا تم القبض على شخصين كانا يستعدان لترويج كمية كبيرة من المتفجرات والأسلحة والذخيرة قيمتها 145 مليون دولار، وهي أيضًا قادمة من ليبيا وتمت إحالتهما للنيابة للتحقيق ، وجارى البحث عن شريكيهما في الجريمة. أيضًا قامت مباحث الشرقية بالقبض على مواطن يستقل سيارة تحمل لوحات خاصة بالقوات المسلحة ويرتدى ملابس القوات المسلحة وبحوزته 10 بنادق إلى غربي وبندقية آلية محلية الصنع وحوالي 2000 طلقة ومدفع جرنوف. وكذلك كان اللواء محمد ناصر العنترى مدير أمن الشرقية قد تلقى إخطارا من اللواء عبد الرءوف الصير فى مدير مبـاحث الشـرقية بتاريخ 26يوليو2012 ، بأنه تـم تشكيـل فريق بحـث برئاسـه اللـواء عبد الرءوف الصيرفي والرائد محمد سليم لضبط تاجر أسلحة يقوم بتهريب أسلحة قادمه من ليبيا أَلى مطروح ويقوم مواطن مصرى بنقلها لمحافظة الإسماعيليه وبعمل الكمين المخصص على طريق منيا القمح الزقازيق بالإسماعيلية ويستقل سيارة تحمل لوحات خاصة بالقوات المسلحة وأثناء استيقافه ظهرت عليه علامات الخوف والريبة وهو ما دعى أفراد الكمين لتفتيش السيارة وعثر بداخلها على 11 بندقية منها 5 بنادق قناصة و 5 بنادق متعدده وأخرى

1 تصريح محمد ناصر العنترى مدير أمن الشرقية بجمهورية مصر العربية بتاريخ 26يوليو2012

بندقية آلي بالإضافة إلى 2000 طلقة، ومدفع جرنوف وتم التحفظ على المتهم وتحرر المحضر اللازم وتولت النيابة التحقيق في القضية.(1)

ولهذا قامت مصر بتشديد حملتها ضد الإرهاب بعد القضاء على نظام الإخوان المسلمين في 2013، فلقد صرح محمد كامل عمرو وزير الخارجية المصرى في الاجتماع الوزاري الذى ضمن كل من وزراء خارجية الدول المتضررة من الانفلات الأمني أو ما يسمى بثورات الربيع العربي مصر وليبيا وتونس بتاريخ 1 نوفمبر 2012. بأنه تحدثوا في الاجتماع عن كيفية التعاون بخصوص أمن الحدود وقال بأن ذلك يتطلب جهدا إضافيا من دولتنا ومن باقي دول الجوار أيضًا " حيث تسعى بلدان الربيع العربي من التعافي من أزماتها الأمنية والاقتصادية التي خلفتها الانتفاضات معتمدة في ذلك على رفع التبادل التجارى وزيادة التنسيق الأمني بينها على الحدود. وأكد بأن منذ 17 فبرير 2011 تكافح تونس ومصر لضبط حدودها مع ليبيا لوقف تدفق الأسلحة من ليبيا بعد انتشارها بشكل واسع وكانت تونس قد أعلنت بالفعل عن تفكيك تنظيم إرهابي يدرب في ليبيا أثناء الفوضى العارمة في ليبيا ويسعى إلى إقامة إمارة إسلامية في تونس."(2)

وفي يوم 7 نوفمبر2012 شهدت الحدود الليبية المصرية تعزيزات أمنية من الجانب المصرى نظرا لانتهاكات مجموعات مسلحة ليبية لقوانين الحدودية بين البلدين حيث قام وفد من عمد ومشايخ القبائل بمحافظة مطروحة بالتوجه إلى الجانب الليبي لبحث في كيفية تهدئة الأوضاع بين سكان المناطق الحدودية في مصر وليبيا عقب إطلاق النار من الجانب الليبي على أهالي منطقة السلوم وحرق البضائع الخاصة ببعض المصريين وعددهم 120 مواطن مصرى، وأدى إطلاق النار إلى إصابة ثلاثة أشخاص بطلقات نارية، وإحراق سيارة بضائع محملة بعدد 500 ثوب من الأقمشة.(3)

1 تصريح محمد ناصر العنترى ، مصدر سبق ذكره.

2 اجتماع وزراء الخاجية لدولة تونس وليبيا ومصر بتاريخ 1 نوفمبر2012.

3 قناة التلفزيون المصرى ،7 نوفمبر2012.

في 27 نوفمبر 2012 شهدت مدينة السلوم الحدودية اشتباكات بين الجانبين المصرى والليبي تطورت إلى إطلاق النار وتراشق بالحجارة أدى إلى إصابة العشرات. و كانت السلطات الليبية قد أعلنت يوم 28 نوفمبر إغلاق منفذ مساعد بسبب وجود بعض المشكلات التي لم يعلن عنها أو أسبابها أو موعد الانتهاء منها. وهذا أدى إلى توقف حركة السير بالمنفذ وتدافع وتكدس العديد من الشاحنات على طول الطريق وتطور الأمر إلى أن وصل إلى اشتباكات بين الجانب الليبي والجانب المصرى وبعض الأفارقة المتواجدين بالمنفذ، وهذا بدوره أدى إلى تبادل إطلاق النار بين الجانبين سبقه تراشق بالحجارة وأدى إلى إصابة عشرة أفارقة ومجند مصرى.(1)

وفى محاولة أخرى بتاريخ 28ديسمبر2012 حيث تمكنت قوات من جهاز المخابرات لحرس الحدود في المنطقة الغربية العسكرية من ضبط 18 بندقية آليه و84 ألف طلقة مختلفة الأعيرة مهربة من ليبيا عن طريق السلوم، وتم ضبط 210 ألف طلقة نارية حية لسلاح الخرطوش، و55 ألف "قاروصة " سجائر، و2.5 طن نحاس مهربين من ليبيا،بالإضافة إلى 8 أشخاص مهاجرين غير شرعيين منهم 5 من السودان و3 من سوريا، وضبط المتهمان القائمان على عملية التهريب والمسئولين عن المضبوطات، واللذان اعترفا بحيازتهما للمضبوطات ومسئوليتهما عن المهاجرين الغير شرعيين.(2) غير أن محاولات الاختراق الأمني وتهريب السلاح من ليبيا إلى مصر استمر حيث قامت مديرية أمن مطروح بتاريخ 31 ديسمبر 2012 بضبط مهربين من ليبيا بحوزتهما 11000 طلقة نارية.(3)

منذ تغيير النظام السياسي في 17 فبراير 2011 ومصر تشهد ارتفاعا بمعدل عمليات التهريب بشتى صوره عبر منافذها والدروب والمدقات الصحراوية، خاصة لعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والتى أثرت على الشارع المصرى بالسلب لكن الأجهزة الأمنية

1 إغلاق المنفد الحدودى بين مصر وليبيا يوم. 28نوفمبر.2012

2 تصريح جهاز قوات مخابرات حرس الحدود في المنطقة الغربية العسكرية بجمهورية مصر العربية بتاريخ 28 ديسمبر2012.

3 تصريح مديرية أمن مطروح بجمهورية مصر العربية 31 ديسمبر2012

والشعبية والتى تلاحمت منذ اندلاع ثورة 30 يونيو 2013 مع بعضها البعض قلل من حدة ارتفاع عمليات التهريب، وذلك لعدة أسباب أهمها القبضة الأمنية لرجال الشرطه بالتعاون مع عناصر القوات المسلحة وعمد ومشايخ مطروح والذين كان لدورهم أكبر الأثر للسيطرة بصورة متوزانة، ولهذا الملف الهام والخطير على الأمن القومى وأمان المواطنين. وفي محاولة أخرى قامت مباحث الشرقية بتاريخ 18.يناير.2013 بالقبض على مواطن يستقل سيارة تحمل لوحات خاصة بالقوات المسلحة وينتحل شخصية أفراد القوات المسلحة حيث يرتدى ملابس القوات المسلحة أمام المدرسة الإنجليزية بطريق منيا القمح الزقازيق وبحوزته عدد 10 بنادق إلى غربي وبندقية آليه محلية الصنع وحوالي 2000 طلقة بجانب مدفع جرنوف.(1)

وقد صرح مصدرعسكرى بأنه في 20 مايو 2013 تم السيطرة تقريبا على80٪ من مهربي السلاح على الحدود الليبية المصرية، حيث أكد بأنه تم التنسيق مع القوات المسلحة بالمنطقة وتبادل المعلومات بيننا عن رصد وضبط تجار السلاح والمخدرات وفروع الجيش من المخابرات الحربية، وحرس الحدود والتى نجحت فى ضبط عدد كبير من عمليات التهريب آخرها منذ أيام ضبط 4 مليون قرص مخدر وضبط العشرات من المتسللين لدخول دول الجوارالشقيقه وضبطهم لعدد من الصواريخ بجنوب سيوة وكمية من المتفجرات ماركة رأس الحكمة. كذلك لاننسى دور الأمن العام فى نجاحها فى عمليات الضبط مع البحث الجنائى، بالإضافة لعقد لقاءات أمنية عديدة مع العمد والمشايخ وتفعيل دورهم الحيوى والهام لمعرفتهم لتلك الأماكن للمهربين وعمليات التهريب بالدورب والمدقات التى يصعب وصول الأجهزة الأمنية لها ، حيث تم السيطرة حاليا بصورة شبه محكمة خاصة لعمليات تهريب السلاح والمخدرات على مدار أقل من 5 أشهر تم ضبط عدد كبير من الأسلحة الثقيلة و المتنوعه بحوالى 450 سلاح مابين صواريخ عابرة للقارات ورءوس صواريخ وبنادق آلية وخرطوش ، بالإضافة لأكثر من 60 ألف ذخيرة متنوعه وضبط حوالى 80 قضيه مخدرات بين أقراص هيروين وحوالي 976 من الأفيون والحشيش، وقامت الجهات الأمنية بالسيطرة

1 تصريح قسم مباحث الشرقية بجمهورية مصر العربية بتاريخ 18 يناير2013

بنسبة 80٪ من عمليات التهريب على الحدود الليبية المصرية وهم يعلمون جيدا مدى خطورة تهريبهم سواء للسلاح أو المخدرات لذلك يتفننون بأساليب التهريب لأنهم يعلمون بأن الأحكام رادعة قد تصل لأشغال شاقة ومؤبدة.(1)

وفى 31 يوليو 2013 ونتيجة لمشاكل الحدود بين ليبيا ومصر تمكنت كتيبة تابعة للجيش الليبي من السيطرة على منفذ أمساعد ، بعد أن استبعدت مجموعة من الشباب الذين كانوا يسيطرون على المنفذ، مما أدى إلى إغلاق الحدود الليبية المصرية من الجانب المصرى لتسهيل عملية القبض على العناصر الهاربة من سجن النجدة بمدينة طبرق، حيث أكد رئيس الوزراء على زيدان بأن الحكومة قررت إغلاق المنفذ حتى إشعار آخر بعد موجة الاغتيالات التي شهدتها المناطق الشرقية في ليبيا مشيرا إلى أنه سيتم التنسيق مع السلطات المصرية وإبلاغهم بأسماء المشتبه بهم حتى يتم القبض عليهم.(2)

إن العمليات الإرهابية التي نفذت في سيناء والعريش تؤكد المصادر بأن الأسلحة المستخدمة فيها هي أسلحة ليبية والدعم المسلح يأتى من ليبيا، وقد أكد هذا الدكتور صلاح البردويل القيادى في حركة حماس في حديث له للقدس العربي بتاريخ 11 أغسطس 2013، بأن هناك تقارير مصرية تؤكد على أن أجهزة الأمن المصرى قامت باعتقال مجموعة قيادية للإرهابيين في شمال سيناء، وهؤلاء يتولى تدريبهم شخص فلسطيني، وتحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية وحركة حماس في قطاع غزة في حين أن تمويلهم يأتى من ليبيا.وذكرت التقارير بأن تسليحهم يأتي من ليبيا حيث أكد على وجود حوالي 600 مسلح من حركة حماس تسللوا إلى سيناء عبر الأنفاق منذ عزل الرئيس محمد مرسى، وسبق وأن أكدت حركة حماس في مرات عدة بأن أجهزة الأمن المصرية التي تجرى اتصالات معها لم تشر باتهاماتها إلى حركة حماس ولا تتهم قطاع غزة، على خلاف وسائل الإعلام التي تشير باتهاماتها إلى حركة حماس ومساندة الإخوان المسلمين. وذكر الدكتور صلاح بأن الجيش

1 لقاء مع اللواء العنانى حمودة مساعد الوزير مدير أمن مطروح، نشر في الحوادث 20مايو 2013

2 تصريح على زيدان في 31مايو2013 لتبرير عملية إغلاق الحدود الليبية المصرية.

obeikandi.com

المصرى الذى يقوم بحملة أمنية في مناطق سيناء هاجم بالطائرات العمودية بؤر المسلحين وقتل العديد منهم وفي هذا السياق طالب السفير المصرى ياسر عثمان من وسائل الإعلام بضرورة نقل الصورة صحيحة عن الوضع في مصر و الحملة الأمنية التي يقوم بها الجيش المصرى في سيناء ضد الإرهاب.(1)

وفي 19 أغسطس 2013 تم ضبط عنصرين من تنظيم القاعدة على المنفذ الليبي المصرى الحدودى للسلوم ، حيث تمكنت مباحث قسم شرطة السلوم بمديرية أمن مطروح من ضبط عنصرين من العناصر التكفيرية المتشددة التابعة لتنظيم القاعدة على الحدود المصرية الليبية وبحوزتهما جهاز لاب توب ، وبتفريغ المحتويات تبين أنه يحوى على مشاهد عديدة من فك وتركيب الأسلحة وتصنيع المتفجرات ، وعن كيفية استخدام الأسلحة ويحتوى أيضًا على مشاهد عن كيفية صناعة الإرهاب . حيث تلقى مدير أمن مطروح اللواء العناني حودة إخطار بضبط اثنين ، وبالتحقيق معهما تبين أنهما من العناصر التكفيرية المتشددة التابعة لتنظيم القاعدة وأنه سبق لهما السفر إلى البلاد الداعمة للإرهاب والى دولة سوريا وانضمامهما للجيش السورى الحر ولقد تم التحفظ عليهما والمضبوطات.(2).

بعد عزل الرئيس محمد مرسي أصبحت القوات المسلحة المصرية أمام اختبار صعب وهو القضاء على الإرهاب داخل مصر، وهذا ما جعل الجيش المصرى يأخذ الإذن من الشعب المصرى في محاربة الإرهاب حتى لا تستخدم وسائل الإعلام حربها ضد الجيش المصرى كما فعلت سابقا مع الجيش الليبي ، وما تعمله الآن مع الجيش العربي السورى. هذا كان مؤشر على إدراك الخطر المحدق بجمهورية مصر العربية ، مما جعل الجيش والشرطة المصرية تتخذ الإجراءات الوقائية لمكافحة الإرهاب سواء من الحدود الليبية المصرية أو المصرية الفلسطينية، وبدأ الجيش المصرى بحسم المعركة بمدينة سيناء وهي الخطر الأول والحقيقي لتهريب السلاح إلى غزة نتيجة لكثرة المعابر الغير شرعية التي تستخدمها الجماعات

1 صحيفة القدس العربي الصادرة بتاريخ 11 أغسطس 2013.

2 ضبط عناصر القاعدة على الحدود الليبية المصرية بتاريخ 19أغسطس2013.

الإرهابية لدخول الإرهاب إلى مصر. فكان أول أسلوب وقائي لحماية مصر أن قام الجيش المصرى بهدم وتجويف الأنفاق الحدودية بين غزة حيث قامت بعمليات هدم وتفجير وتجريف الأنفاق بتاريخ 4 سبتمبر2013، وأكد أحد المصادر الأمنية بأن قوات الأمن المختصة برفح قضت خلال الساعات الأولى من صباح 4 سبتمبرعلى عدد 7 أنفاق بينها 3 أنفاق تستخدم بشكل رئيسي في تهريب بضائع إلى قطاع غزة، وأخرى تستخدم بشكل جزئي وبعضها أنفاق مهجورة وأكد المصدر العسكرى بأن بعض هذه الأنفاق من داخل منازل تم تدميرها وهى منازل غالبيتها مهجورة.(1)

وما يمكن الإشارة إليه هنا أن المواجهات بين الإرهابيين والجيش المصرى في سيناء بدأت منذ أن اتخذت وزارة الدفاع والإنتاج الحربى بمصر بقيادة عبد الفتاح السيسي قرارا بإنهاء الإرهاب في جمهورية مصر العربية. وبالفعل بدأت عمليات المواجهة في العريش وسيناء وهي مازالت مستمرة، وقد تعرض الكثير من أفراد الجيش المصرى والشرطة إلى إطلاق النار عليهم من قبل الإرهابيين، مما أدى إلى استشهاد الكثير منهم. هذا وقد تم القبض على مجموعات إرهابية وقتل آخرون نتيجة للمواجهات المباشرة والغير مباشرة مع الجيش المصرى في سيناء والعريش. فعلى سبيل المثال قد تم إطلاق النار على حافلة ركاب للشرطة بالعريش قتل فيها اثنين من الشرطة وجرحى 6 أفراد.(2)

وبالفعل تمكنت عناصر حرس الحدود بالمنطقة الغربية العسكرية من ضبط الكثير من الجماعات لتهريب المخدرات أيضًا وآخرها بتاريخ 5 سبتمبر 2013 من منفذ السلوم حيث ضبطت عربة بدون لوحات معدنية عثر بداخلها 229 قطعة من جوهر الحشيش المخدر تزن حوالى 22 كيلو جرام في كمين أمني شرق مدينة السلوم. هذا بالإضافة إلى الكثير من محاولات تهريب السلاح والذى كان أيضًا سببا في إزعاج الولايات المتحدة الأمريكية حيث أشارت في تقرير لها بأن هناك انتشارللأسلحة مهربة من ليبيا إلى مصر، حيث يتم بيع هذه

1 عمليات الجيش المصرى في هدم الأنفاق الغير شرعية المخصصة لتهريب الأسلحة والإرهابيين والبضائع من مصر وإليها بتاريخ 9 أبريل 2013.

2 إرهابيين يستهدفون قوة أمنية خلال استقلالها حافلة بالعريش بتاريخ 4 سبتمبر 2013

الأسلحة في السوق السوداء بسيناء،([1]) وهذا كان سبب قلق في الأوساط الأمريكية والإسرائيلية وخاصة عندما أعلنت وزارة الداخلية المصرية بإلقاء القبض على خمس مجموعات من مهربي الأسلحة قاموا بتهريب صواريخ مضادة للطائرات من ليبيا إلى مصر عبر الحدود وكان مخطط أن تهرب إلى غزة.

وفي تاريخ 5 سبتمبر 2013 أيضا تمكنت قوات الجيش الثاني الميداني بقيادة اللواء أركان حرب أحمد وصفي من إلقاء القبض على 8 عناصر إرهابية بشمال سيناء كانوا قد اشتركوا في الهجوم على كمائن للقوات المسلحة والشرطة. وكان هذا نتيجة للإجراءات الأمنية التي اتخذتها قوات الجيش في شمال سيناء وحالة الاستنفار الأمني المفاجئ في مدينة العريش، ونصب أكمنة من الطريق الدولى السريع القنطرة رفح في العريش، وكانت المدينة قد شهدت حوادث أدت إلى مصرع شرطي ومواطن برصاص إرهابيين مجهولين، وحاولت مجموعة مسلحة أخرى تفجير جرافة تقوم بأعمال مسح حول أكمنة بمحيط مطار العريش غير أنها فشلت المحاولة نتيجة لإدراك القوات المسلحة المصرية والشرطة في العريش لهذه العملية، [2] ومازالت عمليات مكافحة الإرهاب في سيناء والعريش مستمرة. وتشهد مصر خلال شهر أكتوبر 2013 هدوء نسبي رغم استمرار عمليات الإرهاب التي طالت الكنائس وآخرها ما تم القيام به من أعمال عنف ضد المسحين في مصر بتفجير كنيسة الوراق أثناء حفل زفاف بتاريخ 22 أكتوبر 2013.([3])

ولعل المخطط الإسرائيلي في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من جديد وتقسيم الدول العربية هو خطر انتبهت له جمهورية مصر العربية بمفكريها، وقادتها العسكريون، والسياسيون، حيث أطلق خبراء سياسيون مصريون، خلال ندوة عقدت في القاهرة بعنوان "تقسيم السودان مخاطر تنتظرها مصر والمنطقة، وعملوا على تحذير جدى من أن تقسيم السودان والدول العربية يمثل واحداً من أخطر المخططات التي تهدد الأمن القومي المصري

1 الأخبار المصرية، 9 مايو 2013.

2 إلقاء القبض على إرهابيين بمدينة العريش بتاريخ 5 سبتمبر 2013

3 نقلت الحادثه عبر وسائل الإعلام المصرى بتاريخ 22 أكتوبر 2013.

والعربى بالكامل ، وبالفعل دعاء الكثير من الخبراء المصريين إلى فرض الوحدة الشعبية العربية باعتبارها الحل الأمثل في مواجهة المخططات الصهيونية التي تحاول تفتيت المفتت وتجزئة المجزئ وتحول الدول العربية إلى دويلات صغيرة وتطبيق سايكس بيكو جديدة. ودعا الخبراء إلى فرض الوحدة الشعبية العربية باعتبارها الحل الأمثل في مواجهة المخططات الصهيونية التي تدعو إلى تفتيت وتشظي الوطن العربي وتحويله إلى دويلات صغيرة.

وهذا ما أكده الخبير بالشئون الصهيونية محمد عصمت سيف الدولة حيث أكد بأن مخططات صهيونية أمريكية باتت تستهدف تقسيم السودان والعراق ولبنان ومصر وليبيا. وأضاف وفقًا لصحيفة الخليج: "وثيقة إسرائيلية صدرت عام 1982 تؤكد خطأ إنجلترا وفرنسا عام 1916 وذلك عندما تعاملا مع العالم العربي على أنه 22 دولة فقط". وتؤكد الوثيقة، حسب سيف الدولة، كان يجب على إنجلترا وفرنسا احتساب الدول العربية 50 أو 60 دولة،وتسعى إلى تفتيتها إلى طوائف وجماعات فمصر لابد من تقسيمها إلى ثلاث دول والسودان إلى أربع دول والعراق إلى ثلاث دول ولبنان إلى أربع دول. ودعا عصمت سيف الدولة إلى ضرورة فرض الوحدة الشعبية العربية في مواجهة المخططات الصهيونية الداعية إلى تفتيت وتشرذم الوطن العربي ووقوع بعض الدول تحت وطأة الاحتلال العسكري المباشر.(1)

3- **تأثير الحرب الليبية على أمن دولة السودان:** كما كان انتشار السلاح في ليبيا يشكل خطرا على مصر وتونس والجزائر فهو أيضًا شكل تهديدا مباشرا على استقرار السودان نفسها، وهي ضمن مجموعة من الدول التي دعمت الليبيين على الانفلات الأمني والانقلاب على النظام الشرعي. فالسودان عرفت بأنها حاضنة للجماعات الإرهابية المتسترة بالدين الإسلامي، لهذا وجدت معظم المعسكرات الإرهابية والتطرف الديني في السودان. ولعل ضرب إسرائيل لمعسكرات إرهابية في السودان كان واضحاً، حيث جاء رد الحكومة

1 نشر في جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ 25 ديسمبر2010.

السودانية على إدانة الاعتداء دون التطرق إلى أسباب هذا الاعتداء، ففي تصريح للناطق الرسمي باسم الجيش السوداني يوم 10 ديسمبر2012 أكد في مؤتمر صحفي العقيد الصوارمي خالد سعد الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة، بأن الانفجار في أحد مخازن الذخيرة في مجمع اليرموك الصناعي، تم بقصف إسرائيلي أُستخدمت فيها تقنية عالية سببت تفجيرات، وقال إنه ليس لدى الجيش السوداني مقدرات عسكرية لرد مثل هذا الاعتداء. لكن سنرد الصاع صاعين فى حينه، لا نستبعد أن هناك اختراق داخل أفراد الجيش السوداني"(1)

هذا ولم يذكر أي سبب لهذا القصف غير أن إسرائيل نفسها ودول أخرى صرحت بوجود معسكرات لتدريب عناصر إرهابية في السودان ، وهي نفسها التي تم قصفها من قبل طائرات إسرائيلية. ولعل بيان حركة تحرير السودان هي الأخرى التى نوهت إلى وجود الجماعات الإرهابية في السودان بعلم الحكومة السوداينة ، حيث صرح رئيس حركة تحرير السودان الواحدة بتاريخ 4 نوفمبر2013،إن حركة تحرير السودان الواحدة بقيادة إسماعيل رحمة تقوم الآن بقطع الطريق الرئيسي بين نيالا وزالنجي، وأيضًا تستعد بكل إمكانياتها وآلياتها العسكرية لدحر المليشيات الحكومية التي تجهز لتتحرك صوب منطقة أم قوناء في جنوب دارفور، وأكد سماعيل رحمة أيضًا بأنهم مسرورين بوجودهم ضمن كل جبهات المقاومة،وأن استخبارات الحركة قد أكدت وبعد أن توفرت لها المعلومات الكافية بأن هنالك مليشيا من الإسلاميين الفارين من دولة مالي هي الآن متواجدة بكثافة في ولاية جنوب دارفور، وقد قامت هذه المليشيات بقتل مواطن في سوق الملجة بمدينة نيالا،وهناك مجموعة أخرى تستعد للمشاركة في الهجوم على المدن المحررة في دارفور، ولهذا حذر إسماعيل رحمة ووجه تهديد واضحا لكل من تسول له نفسه لاستهداف المدنيين من أبناء السودان، على أن يكون مصيره الموت الشنيع بلارحمة وهدد الحكومة بأن الأيام المقبلة سوف تكون صعبة وحامية الوطيس.(2)

1 تصريح الناطق الرسمي للجيش السوداني بتاريخ 10ديسمبر2012.

2 تصريح رئيس حركة تحرير السودان الوحدة، إسماعيل رحمة، بتاريخ 4 نوفمبر2013.

ونتيجة للمشاكل التي تواجها السودان من جانب الحدود الليبية ومن ناحية حدود مدينة الكفرة يقول رئيس المجلس العسكرى لمدينة الكفرة العقيد سليمان حامد حسن الزوى،حول تهريب السلاح يقول بأن أمن الحدود يعاني من الاختراقات الأمنية وتواجه الحكومة الليبية تحديات كبيرة جدا، لما له من أهمية في حماية البلاد من الانتهاكات الأمنية،كعمليات تهريب السلاح والمخدرات والبضائع والهجرة غير الشرعية، وتعتبر مدينـــة الكفرة من أهم النقاط الحدودية فهي أيضًا منطقة ذى مسافة شاسعة على عدة حدود مثل الحدود السودانية والتشادية والحدود المصرية، وهي أيضًا مصدر قلق الآن في تهريب السلاح. الكفرة هي مدينة لاتقل أهمية اقتصادية، وأمنية عن أي مدينة أخرى،ينقصها أيضًا الدعم المادى والمعنوى لسد الخروقـات الأمنية اليومية، ومنع حوادث التهريب والقضاء على الهجرة السرية، وتهريب السلاح والمواد الغذائية،والمركبات المملوكة للدولة الليبية، فتأمين الحدود أولوية عظمى، وذات أهمية، قسوة قبل التفكير في البناء. الجدير بالذكر فإن المساحة التي تربط الكفرة من الحدود التشادية والسودانية والمصرية مسافة شاسعة أيضًا، حيث إن المساحة التي نقوم بحمايتها،من غرب السارة إلى منطقة العوينات إلى جبل عبد المالك، على طول الحدود التشادية والسودانية والمصرية،بمسافة 300كم على الحدود المصرية شرقا، ومن العوينات إلى السارة غربا500كم على الحدود السودانية والتشادية،علما بأن هذه النقاط تبعد عن منطقة الكفرة بحوالي 350 كم. ويذكر العقيد سليمان حامد الزوى بأن الحكومة الليبية غير مهتمة بتأمين الحدود، وصرح بتذمر من وجود حالة الحدود الجنوبية المستباحة أمام المهاجرين والمجرمين ومهربي المخدرات والأسلحة. وأكد بأن المسئولون الليبين لا يعلمون الاختراقات التي نعاني منها، ولا يعلمون بأن مقار الكفرة لا تفرغ من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات متعددة،يقتنصون الفرصة للهجرة لأوروبا، مما قد يؤثر في علاقاتنا مع أصدقائنا، فضلا عن الزعزعة الداخلية للأمن القومي الليبي، والتعدي على سيادة دولتنا.(1)

1 مقابلة مع رئيس المجلس العسكرى بمدينة الكفرة بليبيا بتاريخ 19 مايو 2013.

وعن الانفلات الأمني الذى تعيشه ليبيا نفسها يؤكد رئيس المجلس العسكرى بمدينة الكفرة بأن انخفاض سعر الوقود في ليبيا قد ساهم بشكل كبير في جلب الهجرة غير شرعية من بنغلاديش وتشاد والسودان والصومال وجنسيات أفريقية أخرى حيث تقوم باختراق الحدود التشادية إلى منطقة ربيانة في ليبيا، وهي الآن منطقة غامضة لا نعلم ما بداخلها مفتوحة مباشرة على تشاد ولا توجد بها أي قوة تابعة للحكومة الليبية وأكد رئيس المجلس العسكرى في مدينة الكفرة بأن سر التوتر في الكفرة هو وجود تشاديين من قبائل التبو والقرعان والمردية والوجنقية بشكل كبير داخل المدينة،أما منطقة ربيانة فهي كمنطقة سكنية قد ألغيت منذ فترة بعيدة، وتم ترحيل جميع سكانها إلى مدينة الكفرة، وتم توفير المساكن والمزارع لهم جميعا، واستغلت حاليا من مجموعات تشادية قادمة من شمال تشاد،.وبجانب تهريب السلاح نشطت تجارة مهربي الزئبق فبعض الدول المجاورة نشطت مؤخرا في استخراج الذهب، بواسطة الأهالي، مثل السودان حيث يستعمل الزئبق في مرحلة من مراحل التنقيب، الأمر الذي جعل سوق الزئبق رابحا في التهريب حيث سرقة مادة الزئبق من مناطق البترول وحقوله وخلال مطاردتنا للمهربين تم القبض على مجموعة منهم يحملون 60 كجم من الزئبق في طريقهم للسودان. (1)

السودان كانت حاضنة للقاعدة ولجماعات الإخوان المسلمين، فكما أسلفنا سابقا بأن عضو تنظيم القاعدة على الصلابي في مقابلة تلفزيونية أكد على أن هناك أكثر من 800 بندقية تم الحصول عليها من السودان ودخلت ليبيا قبل البدء في الانقلاب على العقيد معمر القذافي، وأنهم حظوا بمساعدات من السودان. لذا فإن الانفلات الأمني الذى شاركت فيه دول وحكومات لتحقيق مآرب شخصية ولأحقاد شخصية لم تستثن هي نفسها من نتائجه السلبية، فلقد انتشرت ظاهرة السلاح بين المواطنين في دول عربية ساهمت نفسها في تأجيج الرأي العام على الأنظمة السياسية، وهنا لا أدافع عن نظام بعينة بقدر ما أذكر بالنتائج التي

1 مقابلة مع رئيس المجلس العسكرى بمدينة الكفرة بليبيا، مصدر سبق ذكره.

توصلت إليها الدول نفسها ومنها ، السودان التي عملت على زعزعة الاستقرار الأمني لليبيا أثناء حركة فبراير 2011. فكان الهدف من المساهمة ليس من أجل إرساء قواعد الديمقراطية، فإننا نعرف أن الديمقراطية لا تأتى بقوة السلاح أو التآمر مع الغرب لاستخدام حلف عسكرى لقصف دولة ما، بل كان الهدف هو اقتلاع أنظمة لم تتفق معها في التوجهات أو المواقف السياسية، وكانت النتيجة ما نراها اليوم في دول عربية تحاول بشتى الطرق القضاء على الإرهاب. فلقد أدت عملية انتشار السلاح إلى تهريب السلاح من ليبيا إلى دول الجوار، بالإضافة إلى أسلحة أخرى يتم تصنيعها محليًّا، حيث أصبحت كل أنواع الأسلحة متاحة ومباحة وذلك باقتلاع مخازن ليبيا وسرقتها تحت مسمي الربيع العربي ودعم الديمقراطية. وقد استغل تُجّار السلاح والراغبين في تضخيم أرصدتهم، الغياب الأمني لجلب ملايين من قطع السلاح إلى داخل أوطانهم أو إلى دول راغبة فيه عبر الحدود المختلفة.(1).

لقد كانت السودان نفسها مصدر قلق للنظام السياسي الليبي وللغرب أيضًا، فلقد استقبل السودان عام 1992 كثيرا من الإسلاميين، حيث قام بإلغاء تأشيرة الدخول عن كل المواطنين العرب، وفتح أبوابه للمستثمرين العرب. تزامن ذلك مع إنشاء المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي أبريل 1992 مظلة للتنسيق بين التنظيمات الإسلامية والقومية العربية من كل الدول العربية وأكثر من ثلاثين دولة إسلامية أخرى. ولهذا اعتبرت السودان من الدول التي تواجدت فيها تنظيم القاعدة في بداية التسعينيات من القرن الماضى، حيث استقبلت الخرطوم أسامة بن لادن باسم الاستثمار، ولكن بعد الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان عام 1996 لذا قامت السودان بطرد أسامة بن لادن مما جعله يتوجه إلى أفغانستان. وضغطت الحكومة السودانية على أفراد تنظيم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر. فلقد بقي أسامة بن لادن في السودان بين عامي 1992 و1996 مع عدد من كبار

1 مقابلة نشرت في موقع البيان بعنوان انفلات السلاح: فوضى عبر الحدود تعصف بقطار الربيع العربي، 1 يونيو 2013.

مساعديه، بما في ذلك سيف العدل القائد العسكري للتنظيم والذي اتهمته الولايات المتحدة فيما بعد بإنشاء معسكرات تدريب للقاعدة فى السودان ، وذلك عندما استضافتهم الحكومة السودانية التي جاء بها الإسلاميون بزعامة حسن الترابي عام 1989.

قضى أسامة بن لادن في السودان أربع سنوات حيث شكلت بداية رحلته في الجهاد الأممي حيث أنشأ بن لادن شبكة معقدة تداخلت فيها الأعمال مع الأيديولوجيا ومع تطويع الناشطين، كانت السودان في هذه الفترة موقعا مركزيا للإسلاميين الراديكاليين، وللأفغان العرب العائدين من أفغانستان، حيث برز كمقر قيادة جديد للجهاد. وقد صرح أبو حفص السوداني قائد فرع تنظيم القاعدة في السودان وفي أفريقيا. (1)

فى 6 سبتمبر 2006 اغتيل محمد طه رئيس تحرير صحيفة الوفاق السودانية وأعلن فيها عن مسئوليته حيث اتهمه بإهانة الرسول عليه الصلاة والسلام وأكد على أن ثلاثة عناصر من تنظيم القاعدة نفذوا هذه العملية، بعد أن اختطف بتاريخ 5 سبتمبر 2006 من منزله بحي كوبر بالخرطوم وهم يستقلون سيارة (كورونا83) مظللة بدون لوحات، وتم العثور على جثمانه بحي القادسية بمنطقة الكلاكلات يوم 6 سبتمبر ظهرا، وقد تم نحره وفصل الرأس عن جسده. وكان الراحل تعرض قبل عدة سنوات لمحاولة اغتيال بسيارة، وفي أبريل من عام 2005 أهدرت إحدى المجموعات الدينية المتشددة دمه بعد نشره مقالاً اعتبرته مسيئاً للرسول صلى الله عليه وسلم على حد قولها. وبعدها تعرضت صحيفته للاعتداء بعبوات حارقة من قبل مجموعة.(2) ويمكن الإشارة هنا إلى أن عمليات الاختطاف التي تميزت بها جماعات القاعدة تستخدم فيها نفس الأساليب والوسائل المستخدمه في عمليات الخطف والقتل التي تشهدها ليبيا اليوم حيث يتم عملية الخطف أولاً، ثم بعد يومين تظهر الجثة في مكان ما يكون فيه الرأس قد فصل نهائيا على الجسد وتسجل العملية ضد مجهول.

1 تصريح وزارة الداخلية السودانية على التلفزيون السوداني بتاريخ 6 سبتمبر 2006، بأن رئيس تحرير صحيفة سودانية خطف على يد مسلحين مجهولين عثر عليه مقتولا.

2 تصريح وزارة الداخلية السودانية، مصدر سبق ذكره.

وفي شهر أغسطس 2007 قامت أجهزة الأمن في السودان بكشف مؤامرة لمهاجمة البعثات الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية والأمريكية وبعثة الأمم المتحدة في الخرطوم وفي 29 أغسطس 2007 أبطلت أجهزة الأمن السودانية عملية تفجيرات كانت ستقام ضد البعثات الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية والأمريكية وبعثة الأمم المتحدة في الخرطوم بعد أن انفجرت المتفجرات بصورة عارضة في منزل بالخرطوم.(1) وفي شهر يناير عام 2008 قتل مسئول المعونة الأمريكي جون جرانفيل وسائقه في الخرطوم وبعده أعلنت جماعة أطلقت على نفسها تنظيم القاعدة في بلاد النيلين هذه العملية، ومنذ عام 2008 بدأت كتابات على الجدران تظهر في الخرطوم تكتب عبارات على القاعدة معلنة فيها القيام بعمليات مماثلة ضد الولايات المتحدة وحلفائها من الصليبيين والكفار. والسودان من ضمن الدول الموجودة على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب منذ عام 1993، بتهمة أنها توفر ملاذات آمنة ومعسكرات للتدريب وتخضع لعقوبات اقتصادية منذ عام 1998 تشمل فرض قيود على المساعدات الاقتصادية.(2)

أما من ناحية الاضطربات بين دولة شمال وجنوب السودان فقد ازدادت، ومن الواضح بأن هذه الصراعات تظهر تارة وتختفي تارة،ولكن ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن هذا الانفصال كان نتيجة الاستفتاء في 9.1.2010، فرضت نفسها على الساحة الدولية والإقليمية فقد كانت لها علاقات مع دول كثيرة.كان الشمال والجنوب قد خاض حربا أهلية استمرت أكثر من عقدين وهي من عام 1983 إلى عام 2005 والتي تم فيها الاتفاق الشامل بينهما على وقف الحرب ومنح الجنوبيين حق تقرير المصير حيث قام الجانبان بتوقيع اتفاق في شهر يوليو عام 2011، وعلى الرغم من وجود العديد من الملفات العالقة والتي تمثل خلافا استراتيجيا بين السودان الشمالي والجنوبي ومن أبرزها النقاط الحدودية المختلف عليها

1 إحباط عملية في الخرطوم ضد البعثات الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية والأمريكية بتاريخ 15 أغسطس 2007 .
2 تفجير سيارة أدت إلى مقتل جون جرانفيل مسؤول المعونة الأمريكية في الخرطوم وسائقه شهر يناير 2008.

ورسوم عبور النفط من الجنوب إلى الشمال واتهام كل طرف بإيواء المعارضة المسلحة في أراضي الآخر.

كانت دولة جنوب السودان لها تأثير كبير في دول الجوار المباشرة، حيث كانت جنوب السودان في حدود من قبل ست دول أفريقية متمثلة في كل من أوغندا وكينيا وأثيوبيا وشمال السودان وأفريقيا الوسطي والكونغو. أما في حالة شمال السودان فإن اتفافية السلام الشامل العام لم تحسم كل الخلافات في سنوات طويلة منذ عام 1956 –2005، هذه الحدود باعتماد على حدود المتفق عليها في مجال ترسيم الحدود بين الجانبين وهي ما كانت دائما نقطة توتر ساخنة، وهي حدود غنية بالنفط والغاز الطبيعي والمعادن، وهذا ما كان دائما يشكل خطورة فيما يتعلق باستقرار العلاقات بين دولة الشمال والجنوب. ولهذا فإن اتساع رقعة الاحتكاكات الحدودية بين القبائل الرعوية في الشمال والجنوب هو الأمر الذى أدى إلى ارتفاع نسبة التوتر السياسي والعسكرى وخاصة بعد الحرب على ليبيا وانتشار السلاح الذى سبب اقتتال بين هذه القبائل. (1)

لقد أدت الحرب على ليبيا ضغوطا سياسية على الحكومة السودانية وخاصة بعد اندلاع حركات التمرد في السودان في الجامعة الخرطوم والتي غضت وسائل الإعلام النظر عنها بعد أن ساوم الغرب مع السودان في أى تدخل له في حدود الجنوب. وكانت الخرطوم تشك بأن تكتيكات الرئيس سلفاكير تهدف إلى إشعال نار الانتفاضة الشعبية في الشمال إذا ما سعت الخرطوم إلى الهجوم على هجليج، وكان يشكل الاستقرار في كل من الشمال والجنوب أهمية بالغة في المنطقة، غير أن ما حدث في ليبيا يشكل خطرا على هذا الاستقرار في المدى القصير والطويل إذا ما استمر تواجد الجماعات الإرهابية في جنوب ليبيا وانتشار تجارة السلاح في الجنوب الليبي وتهريبه إلى تشاد والسودان.

1 الحرب بين شمال وجنوب السودان، جريدة الشرق الأوسط، العدد،12198، 21 ابريل 2012.

إن تهريب السلاح بالذات إلى السودان كان سببا في اقتتال القبائل السودانية، فهناك المئات من الأرواح التى تزهق إن لم تكن يومياً فبصورة مستمرة، ولا تكاد تخلو الصحف السودانية، ووكالات الأنباء من حوادث القتل بين القبائل والنهب سيما في المناطق التي تشهد حالات من الانفلات الأمني في دارفور، وجنوب كردفان، والمتهم الأول في ذلك، انتشار السلاح ورواج تجارته غير المقننة في السودان حتى أصبح الحصول على قطعة سلاح أسهل من وجبة طعام في بعض المناطق. وتقدر كميات الأسلحة المنتشرة في السودان بأكثر من 4 ملايين قطعة، الأمر الذي دعا الدولة بكافة مؤسساتها لإيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من ظاهرة انتشار السلاح والتي باتت المهدد الأول للأمن والاستقرار بكافة أنحاء البلاد. ويرى مراقبون أن الحرب الأهلية التي دارت رحاها في الجنوب طيلة العقود الماضية مثلت مصدراً أساسياً للأسلحة الصغيرة والخفيفة، بجانب الحروبات التي شهدتها بعض الدول المجاورة سيما الجوار الشرقي والجنوبي ما ولد انتشارا كثيفا للأسلحة ودخول كميات كبيرة عبر اللاجئين والفارين من المتحاربين في ليبيا والصراع في دار فور والانقسامات التي تحدث بين الحين والآخر بين الفصائل المتمردة.

إن الحرب الليبية وانتشار الأسلحة كان لها الأثر البالغ في تسرب وانتشار الأسلحة في أيدى المواطنين في السودان حتى أصبحت لغة السلاح هي المسيطرة في إدارة الأزمات بين القبائل وظهر ذلك جلياً في آخر صراع دار بمنطقة السريف بولاية شمال دارفور، وراح ضحيته حوالي 300 شخص من قبيلتي، بني حسين والرزيقات. ليبيا كانت القدح المعلا في دخول كميات هائلة من أسلحة المتدفقة إلى السودان عبر دارفور، الأمر الذي شكل تهديدا أمنياً بحسب تصريحات سابقة لوزير الدفاع السوداني عبدالرحيم محمد حسين، والتوتر الذي يعيشه الشريط الحدودي بين السودان وجنوبه بعد الانفصال صب في مصلحة مهربي الأسلحة بين البلدين. وانتشار السلاح بات مشجعا للعنف الأثني والقبلي والصراع على الموارد، الأمر الذي يستوجب بذل جهود جادة لمحاربته.(1) وذلك ما أشار إليه وزير

1 تصريح وزير الدفاع السوداني عبد الرحيم محمد حسين بشان الوضع الحدودى بين ليبيا والسودان والمخاطر الأمنية بتاريخ 1 يونيو 2013.

الداخلية للسودان بابكر أحمد دقنة، و الذى أوضح أن عوامل عدة أدت إلى انتشار السلاح في السودان تتمثل في التطورات الأمنية التي تشهدها دول الجوار.[1] وكذلك الصراعات التي تشهدها دول غرب أفريقيا وجنوب السودان وأخيرا كان الانفلات الأمني الذى شهدته ليبيا بعد 17 فبراير 2011 وأثره على دول أسلحة إلى السودان من ليبيا، حيث تم بيعها بأسعار زهيدة للمواطنين وخاصة في إقليم دار فور، حيث قامت الوزارة بدراسة شاملة للظاهرة وعملت كل الأجهزة الأمنية من الشرطة وغيرها والإدارات الأهلية لتجميع السلاح من أيدي المواطنين وحصره. وقد تم ضبط ومحاسبة بعض الذين يمتلكون أسلحة غير أن القيادى بقبيلة المسيرية المتاخمة لدولة جنوب السودان محمد عمر الأنصار ى يرى بأن المساعي التى تبذلها الحكومة لجمع السلاح ونزعه لا تعنيهم بشيء، باعتبار أن حيازة قبيلته لسلاح بغرض الدفاع عن النفس وحماية ثرواتهم الحيوانية التي تقدر بمئات الآلاف،حيث تنعدم الاستغاثة في مناطقه بالأجهزة الأمنية وقال بأن قبيلته لا تعيش في الخرطوم حتى ينزع سلاحها والكمية التي بحوزتها تقدر بعدد أفراد القبيلة وهو يوجد في كل بيت[2].

غير أن الأحداث التى توالت أيضًا على السودان فهي أيضًا لم تنجح من المؤامرة فلقد اندلعت فيها بتاريخ 25 سبتمبر 2013 مظاهرات واحتجاجات في مناطق مختلفة بسبب رفع الحكومة السودانية الدعم عن المحروقات، والتي سرعان ما تحولت فيها الشعارات إلى شعارات الشعب يريد إسقاط النظام مما جعل الحكومة تستخدم معهم الغاز المسيل للدموع لإخماد الغضب الجماهيري على ماتتخذه الحكومة السودانية من قرارات اقتصادية لم يتحملها الشارع السوداني، وكان خوف الحكومة السودانية من نتائج الحرب الليبية، وهو انتشار الأسلحة مما تسبب في قتل بعض المتظاهرين. السودان يعاني من مشاكل اقتصادية لا تتحمل

1 تصريح وزير الداخلية بابكر أحمد دقنة بتاريخ 1 يونيو 2013، حول الأسلحة المهربة إلى السودان من ليبيا وبيعها بأسعار زهيدة للمواطنين بتاريخ 1 يونيو 2013.

2 مقال "انفلات السلاح" ،فوضى عبر الحدود تعصـــف بقطار الربيع العربي"، صفحة البيان، بتاريخ 1 يونيو 2013.

وجود أي انفلات أمني وفوضى في البلاد لأنه دولة تعاني من ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة على إثر فقدان عائدات النفط بعد أن أصبح جنوب السودان.([1])

واستحوذ جنوب السودان على 75 من إنتاج النفط البالغ 450 ألف برميل يوميا بعد أن استقل جنوب السودان في يوليو 2011. ومنذ ذلك بدأت السودان تواجه مشاكل التضخم وندرة في التمويل وعمليات الاستيراد ونقص في العملات الأجنبية. فمع الظروف الاقتصادية السيئة للسودان هي وصلتها عدوى الربيع العربي حيث قامت أحداث شغب مثلها مثل ما حدث في ليبيا ومصر وتونس وتحدث الآن في السودان، فلقد أكد بيان الشرطة السودانية على أن بعض المحليات شاهدت أحداث شغب بغرض الإتلاف والسلب والنهب والتخريب في الممتلكات العامة والخاصة،([2]) وهذا السيناريو نفسه طبق في جميع دول الربيع العربي وهو إحداث الفوضى ثم القتل ثم اتهام الحكومات بالقتل وإبطال مفعول أجهزة الدولة وسيادة الفوضى فى الدولة بعد أن تسيطر مجموعات مسلحة مجهولة الهوية على زمام الحكم وتبدأ عمليات إرهابية مختلفة. وهو مخطط مسبق يتفق فيه جماعات إرهابية متطرفة بمساعدات دول غربية لها أطماعها في تقسيم المنطقة والسيطرة عليها، ولعل وجود تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا وفي جنوب ليبيا بالتحديد لهو دليل على ذلك. وانتشار السلاح في السودان نتيجة لحرب ليبيا لسوف يزيد من حدة التوتر في السودان وسوف يسمح لتواجد مجموعات إرهابية من دول أخرى في السودان.

4. **تأثير الحرب الليبية على أمن دولة تونس**: تميزت العلاقة بين ليبيا وتونس بعلاقات جيدة منذ عام 1969 رغم توتر العلاقات بين الحين وآخر نتيجة لمواقف سياسية فقط، أما من الناحية التجارية فلقد عرفت على المناطق الحدودية بعلاقات تجارية جيده حتى في

1 انتفاضة الشعب السوداني يوم 25 سبتمبر 2013 بسبب رفع الدعم عن المحروقات وتحولت المظاهرات بعد القتل إلى مطالب سياسية.

2 نشر في جريدة القدس العربية بتاريخ 25 سبتمبر 2013.

الظروف التي تنقطع فيها العلاقات السياسية بين الدولتين. ومنذ الانقلاب في تونس وليبيا أو منذ ما يسمى بالربيع العربي 2011، اتسمت الدول التي طالها هذا الربيع بعدم الاستقرار؛ إذ تراوحت بين الهدوء والانسجام تارة، والتنافر والاضطراب تارة أخرى، لقد كانت الفوضى في تونس سببا في هجرة المجاهدين التونسيين والعرب والأجانب الذين ينتمون إلى تيارات دينية مختلفة تدخل إلى ليبيا لمساعدة في القضاء على النظام السياسي الليبي بمسميات اختارها العالم الغربي لتكون ربيعا عربيا.

فلقد مرت العلاقات التونسية الليبية من عام 1988- إلى يناير 2011 في العلاقات الليبية التونسية بالهدوء والتنسيق في عدة مجالات وبلغت ذروة التطور والانسجام بين الدولتين، حيث تجاهلت الحكومة التونسية قوانين الحصار الاقتصادى الذى فرض على ليبيا عام 1992، كما كان لتونس دور في التوسط بين ليبيا والغرب في كثير من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية وتحولت ليبيا إلى الشريك الاقتصادى الأول لتونس عربيا وأفريقيا حيث وصلت قيمة المبادلات التونسية مع ليبيا عام 2010 نسبة 6.2 ألف عامل في ليبيا خلال الفترة ما قبل اندلاع الفوضى في تونس وليبيا، وهذا لا ينفي وجود بعض التوترات بسب بعض القضايا السياسية.

كما حدثت خلال عام 2010 بعض المشاكل بعد اتخاذ الجانب الليبي إجراءات جمركية كانت لها تأثيرات سلبية على حركة التجارة بين الدولتين، وهي فرض ضريبة مالية على السيارات التي تدخل ليبيا عن طريق نقطة رأس جدير الحدودية والتي تعتبر البوابة الرئيسة لتدفق السلع والبضائع بين البلدين وبنفس الإجراءات قامت الحكومة التونسية بنفس الإجراء، وهو إصدار قرار يمنع تصدير أية بضائع ليبية إلى تونس إلا إذا كان المصدر والمستورد حاصلين على رخص قانونية إلا أن ما تبع انهيار الدولة فى ليبيا بعد الحرب على ليبيا عام 2011 مشاكل كثيرة.

غير أنه من النتائج التي عقبت ما يسمى بالربيع العربي إلى فوضى عارمة في السياسة والاقتصاد للبلدان التي طالها هذا الربيع حيث يرى بعض المراقبين أن الاقتصاد العربي بشكل

عام، وخصوصا اقتصاد بلدان الربيع العربي لايزال يشكل مصدر قلق لدى الكثير لكونه اقتصاد ضعيف ومرهق بسبب كثرة الديون الخارجية. هذا بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار الأمني والاضطرابات المستمرة التي أعقبت ما يسمى بالربيع العربي.، حيث تشير بعض التقارير إلى أن الخسائر التي خلفتها ثورات الربيع الاقتصادية تقدر بأكثر 75 مليار دولار أغلبها كان في مصر وتونس وليبيا والتي نجمت عن توقف الأنشطة الاقتصادية والسياحية والاستثمارية وغيرها. فعلى سبيل المثال في حالة تونس وليبيا فلقد انفخص مستوى التبادل الاقتصادى بين البلدين بعد الحرب تراجعا حادًّا، إذ سجلت الصادرات التونسية باتجاه السوق الليبية خلال الشهرين الأولين من عام 2011 إلى نسبة 22.5..٪. ولهذا تضرر السوق كثيرا بعد تقلص تدفق السياح الليبيين إلى الحدود التونسية وسبب تضرر في قطاع السياحة بأنواعها المختلفة الترفيهية والإستشفائية مما أدى إلى تراجع دخول الكثير من النزل والمصحات الخاصة وبالتالي تراجع حجم الدولار في تونس. وأيضًا رجوع آلاف من أفراد الجالية التونسية التي كانت تعمل في ليبيا، الأمر الذى أدى إلى تزيد أعداد العاطلين عن العمل وتعميق مشكلة البطالة في تونس. وأدت الحرب على ليبيا إلى تهريب الذهب والعملة والمخدرات وهذا ما شكل عبئا أمنيا واجتماعيا واقتصاديا وأخلاقيا في المنطقة.

إن انتشار الأسلحة وسيطرة المجموعات المسلحة الإرهابية على زمام الأمر في الدولة الليبية جعل مجموعة من المتمردين المسلحين يوم 15 ديسمبر 2011 بانتهاك التراب التونسي واقتحام التراب التونسي وتهريب الأسلحة الليبية وبيعها في تونس مما تسبب في غلق المعبر بين تونس وليبيا بقرار من السلطات الأمنية التونسية في 30 نوفمبر 2011 أعقاب توتر الأوضاع الأمنية في الحدود وتزايد إقدام مجموعات ليبية مسلحة غير نظامية بانتهاك الأمن التونسي. (1).

في 6 يناير 2012 عززت السلطات التونسية تواجدها الأمني والعسكري على طول حدودها البرية مع ليبيا التي تمتد على نحو 140 كيلومتراً. حيث قال أحد حرس الحدود

1 غلق المعبر الحدودى التونسي الليبي بتايخ 15 ديسمبر 2011

التونسي إلى وكالة الأنباء التونسية بأن هذه التجهيزات ضرورية وهي تعزيزات جاءت في فترة عصيبة مرت بها الحدود البرية التونسية الليبية حيث تكرر انتهاك عناصر ليبية مسلحة للحدود التونسية، وتزايد عدد الاعتداءات على أفراد حرس الحدود التونسي حيث تعرضت دورية أمنية تابعة للحرس التونسي لكمين نصبته مجموعة ليبية مسلحة كانت تستخدم 4 سيارات رباعية لدفع، واحتجزت رئيس الدورية الأمنية التونسية وتمكن 3 أفراد منها بالفرار. وطالبت الحكومة التونسية الحكومة الليبية باتخاذ الإجراءات الوقائية والعاجلة لوضع حد لهذه الانتهاكات وقامت الحكومة التونسية بإغلاق المعبر الحدودى ثم فتحته بعد أن تفاهمت مع الحكومة الليبية على ضبط حالة الفوضى على الحدود الليبية.(1)

ولقد قام رئيس تونس المنصف المرزوقي بزيارة إلى ليبيا لتحسين العلاقات الاقتصادية بين تونس وليبيا ومعالجة الوضع الأمني على الحدود المشتركة،وكان مطلوب من تونس مرافقة الحكومة الجديدة في ليبيا إلى دائر التعايش السياسي السلمي، وهذا ما نتج عنه الصفقة التي عقدت بين ليبيا وتونس لتسليم أمين الجنة الشعبية العامة محمود البغدادى بمقابل مبلغ تدفعة ليبيا لدولة تونس وهو 200 مليون دلاور. (2) وتزامن مع هذه الزيارة اشتباكات حدودية بين حراس الحدود ، عندما حاولت مجموعة مسلحة ليبية خطف أحد حراس الحدود التونسية وهذا جعل وزير الداخلية التونسي يدعو المواطنين التونسيين إلى عدم التهويل من حادثة اختطاف أحد حراس الحدود التونسيين حتى لا تؤثر على العلاقة بين الدولتين. وكانت هذه الزيارة هي ربط العلاقات بين حزب النهضة الإسلامي، وزعيمه الروحي راشد الغنوشي وبين إسلامي المجلس الوطني الانتقالي الليبي. غير أن هذه الزيارة لم تقدم أي تطور في خفض الاشتباكات وبين المليشيات المسلحة في ليبيا وبين حراس الحدود التونسي، وأدى هذا بدوره إلى إصابة الاقتصاد التونسي، وتوقف الصادرات التونسية عن التدفق باتجاه ليبيا وتقلصت المبادلات التجارية في المناطق الحدودية، مع انقطاع تحويلات

1 اختطاف رئيس الدورية لحرس الحدود التونسي من قبل مسلحين ليبيين يوم 6 يناير 2012

2 زيارة المنصف المرزوقي إلى ليبيا بتاريخ 2 يناير 2012

العمال التونسيين في ليبيا وتراجع الاستثمارات الخاصة في تونس نهيك على المشاكل التي صارت تعانيها السياحة التونسية حتى عام 2013، ([1]) رغم الطموح الذى وجد لدى رجال الأعمال التونسيين و رغبة معلنة في الحصول على عقود إعادة الإعمار في ليبيا، من منطلق ما صرح به مصطفى عبد الجليل من أن الصفقات ستكون من نصيب "الدول التي ساعدتنا". وتونس فضلا عن اعترافها المبكر بالمجلس الوطني ، ومساعدتها للثوار فتحت حدودها لاستقبال ما لا يقل عن سبعين ألف لاجئ ليبي عبروا الحدود هربا من الحرب، ومن المليشيات المسلحه التي تفرض سيطرتها على البلاد مع غياب دور الدولة([2]). إن زيارة المنصف المرزوقي رئيس تونس لم تستطع معالجة الشوائب التي قد تسببت في الأضرار للعلاقة بين الدولتين، ومنها المشاكل ذات الطبيعة الأمنية وتأمين الحدود المشتركة من تهديدات فوض السلاح في ليبيا نتيجة لفشل الدولة الجديدة في السيطرة على هذه الظاهرة السلبية. فلم تتبدد حتى الآن الأثار الاقتصادية السلبية التي سببها الربيع العربي، إذ لا تزال مصر وتونس تكافحان موجات الاضطرابات المظاهرات،مما تسبب عدم قدرتهما على إعادة بناء قطاع السياحة وجذب المستثمرين الأجانب مجدد ولا تزال ليبيا نفسها تعاني من وقع حرب أهلية لا يعرف عقبها.

بالرغم من الجهود المبذوله في ليبيا وتونس للتنسيق في معالجة الوضع الأمني بين تونس وليبيا، والتي تعرف ببلدان الربيع العربي،على تعزيز النشاط الاقتصادي التنسيق الأمني بينها لمكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة على الحدود في ظل استمرار تردى الأوضاع الأمنية عقب حالة الفوضى التى شاهدتها المنطقة. ورغم الاجتماعات التي قامت بها كل من تونس وليبيا، حيث اجتمع بالعاصمة التونسية وزراء خارجية تونس ومصر وليبيا، وذكر بأنه هذا الاجتماع يهدف إلى تنسيق المواقف في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية لكنهم شددوا على أن هذا الاجتماع ليس محورا وهو مفتوح لدول الجوار الأخرى. وهذا أول اجتماع

1 نفس المصدر

2 تصريح مصطفي عبد الجليل بتاريخ 13 يناير2012.

ثلاثي مشترك بين وزراء خارجية مصر وليبيا وتونس بتاريخ 1 نوفمبر 2012.[1] وأكد وزير الخارجية التونسية الحالة الأمنية التي تمر بها البلاد حيث ذكر رفيق عبد السلام وزير الخارجية التونسية في مؤتمر صحفي مشترك التعاون الأمني شغل حيزا هاما من اهتمامنا من بلدان الربيع العربي، ونحن متفقون على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على الحدود، ووقف تهريب الأسلحة فالظروف في ليبيا مثلا تقتضي منا مزيد من اليقظة. وأضاف أن العلاقات الأمنية مترابطة واهتزاز أي بلد يعني عدم استقرار أيضًا في البلدان المجاورة. لقد أدى تردى الأوضاع الأمنية على الحدود الليبية التونسية إلى إغلاق معبر رأس جدير أكثر من مره نتيجة لسيطرة مليشيا مسلحة على المعبر الليبي، ففي 5 ديسمبر 2012 حاولت مليشيا مسلحه السيطرة على معبر رأس جدير وحصلت اشتباكات بين حراس الحدود التونسي والمليشيات الليبية غير أنه سرعان ما قامت الدولتين بحل المشكلة حيث صر ح وزير الداخلية الليبي بأن القوات التابعة لوزارة الداخلية استعدت الآن للسيطرة على المنطقة الحدودية على إثر انتهاكات أمنية حدثت الأسبوع الماضي عندما حاول مسلحون ليبيون عبور الحدود إلى تونس، الأمر الذي دفع السلطات التونسية إلى إغلاقها " [2]

وفي مقابل ذلك ونتيجة للانتهاكات على الحدود التونسية الليبية من قبل المليشيات المسلحة الليبية، فقد وعد وزير الداخلية الليبي السلطات التونسية بأنه سوف يتم دمج أكثر من 50.000 من المليشيات المسلحة في صفوف الجيش الوطني، وأكد على أن عملية،إطلاق النار قرب الحدود التونسية الليبية هو خرقا أمني وبالتالي سوف يتم جمع الأسلحة الليبية لوضع حدا للانتهاكات الأمنية.وكذلك أشار السفير الليبي في تونس في مقابلة تليفزيونية بتاريخ 8.ديمسبر 2012 بأن ليبيا شكلت فريقا متكاملا وذى خبرة لإدارة المعابر الحدودية للحفاظ على العلاقات التونسية الليبية. ويضاف إلى هذا التقارب السياسي حاجة اقتصادية لدى البلدين إلى استعادة العلاقات الاقتصادية بينهما لمستواها السابق بعد أن بلغ رقم

1 اجتماع وزراء خارجية كل من دولة مصر وليبيا وتونس بتاريخ 1 نوفمبر2012.

2 تصريح وزير الداخلية الليبي بتاريخ 7 ديسمبر 2012.

المبادلات بينهما سنة 2009 ما قدر 1.25 مليار دولار، وتعميقها وتجاوز الضرر الذي ترتب عن التحولات السريعة والمكثفة التي عاشها البلدان.

وقد أكدت التقارير الاقتصادية على الضرر البليغ الذي أصاب الاقتصاد التونسي من جراء المواجهات المسلحة في ليبيا، بعد أن توقفت الصادرات التونسية عن التدفق صوب ليبيا وتقلصت المبادلات التجارية في المناطق الحدودية، مع انقطاع تحويلات العمال التونسيين في ليبيا وتراجع الاستثمارات الخاصة في تونس فضلا عن المشاكل التي صارت تعانيها السياحة التونسية.

إن ما يجرى في الدول التي أصابها فيروس العدوى بالربيع العربي، فإنه يؤكده الواقع وهو صعوبة إقامة التحوّل الديمقراطي الغربي، وخاصة في الدول التي طالها هذا الربيع ففى تونس وليبيا اللاتي تميزتا بهشاشة الوضع الأمني بعد الربيع العربي، وخاصة بعد أحداث عين أميناس في دولة الجزائر والتي كانت أولى هذه التداعيات الأمنية، وعكست صورة قاتمة على تحالف الإرهاب والجريمة المنظمة التي عادتة ما تهدف إلى إطالة حرب الاستنزاف في ليبيا وتونس والتي كانتا تمثل بلدان عبور الأسلحة في اتجاه مناطق القتال بالصحراء الأفريقية، فلقد وقعت في تونس اشتباكات مباشرة بين قوات الأمن والجيش التونسي وبين عناصر إرهابية متطرفة كشفت عن حجم الخطر المحدق بتونس، بعد أن تحولت تونس إلى مكان لتخزين الأسلحة في تونس العاصمة، والأبعد من ذلك فإن نوعية الأسلحة التي اكتشفتها قوات الأمن التونسي من نوع متطورمن نوع قاذفات الطائرات وأنواع أخرى من أسلحة الكلاشنكوف. [1]

إضافة إلى ذلك فإن قوات الأمن التونسي وحرس الحدود الوطني كشفت بعض عمليات لتهريب السلاح، وأكدت بأن هناك نوايا لتهريب السلاح لداخل تونس أو باستعمال البلاد كمعبر للأسلحة القادمة من ليبيا. والاعتقاد بأن الاختراقات الأمنية في تونس كانت لا يتجاوز حدودها الشرقية والجنوبية فقط، بل إن مناطقها الداخلية وعاصمتها في المقدمة

1 اشتباكات غرب تونس العاصمة بين الشرطة وسلفيين في تونس بتاريخ 30 أكتوبر 2013.

مستهدفة. فقد كشفت قوات الأمن عن كميات كبيرة من السلاح بأحد المنازل بمنطقة المنيهلة بتونس،وقد ذكرت مصادر أمنية أن السلاح المضبوط بمنطقة المنيهلة يتمثل في العشرات من قاذفات الطائرات نوع آر بي جي والعشرات من قطع السلاح نوع كلاشينكوف المهربة من ليبيا (1) وأيضًا في 25 يونيو 2012 قصف الجيش التونسي ثلاث سيارات محملة بالسلاح في عمق الصحراء بولاية تطاوين على الحدود المشتركة بين ليبيا وتونس والجزائر حال دخولها التراب التونسي، حيث بادرت السيارات بإطلاق النار على طائرة عسكرية للجيش الوطني التي كانت تمشط الحدود التونسية الليبية ، فردّت الطائرة في الحين على الهدف ودمرته، مرجحة أن تكون السيارات قادمة من ليبيا وفي طريقها إلى الجزائر. وفي إطار مكافحة التهريب من ليبيا ووفقا لمصادر أمنية في الجيش التونسي التي أكدت بأن هناك طائرات استطلاع تابعة للأسطول السادس الأمريكي ساهمت في رصد الجيش التونسي لمواقع جماعات تابعة لتنظيم القاعدة في عمق الصحراء وتحركاتها، وكانت تونس قد أعلنت عن قصف طيرانها الحربي لخيمتين، وثلاث سيارات رباعية الدفع محملة بالأسلحة، ومسلحين في منطقة سطح الحصان القريبة من مركز رمادة من ولاية تطاوين المتاخمة للحدود مع ليبيا(2) هذا وقد سبقت هذه العملية اجتماع بين وزير الدفاع التونسي عبد الكريم الزبيدي والسفير الأمريكي في تونس غوردن غراي الذى جاء بطلب من واشنطن لإطلاع الحكومة التونسية على نتائج ملاحقات استخباراتية، وصور تم التقاطها على الحدود التونسية الليبية.(3)

لقد تسبب هذا الوضع الأمني إلى انتشار المخدرات فى دول الربيع العربي نتيجة لغياب الأمن ، حيث زاد ازدخار نشاط المهربين، فقد صرح رئيس الجمعية التونسية للوقاية حالة ارتفاع معدل المدمنين الجدد نتيجة للانفلاب الأمنى كأحد الأسباب. وفيما يخص الاعتداءات على الحرس التونسي من قبل مليشيا مسلحة في ليبيا فقد تكررت مرات عديدة، فقد قتل جندى آخر في 11 مارس عام 2013 في مواجهات مع مهربين على الحدود التونسية – الليبية مما أدى إلى إغلاق المعبر الحدودى بسبب التوتر الأمني ، وشهد المعبر الحدودى التونسي

1 صحيفة جارديان البريطانية 25مارس3013، مصدر سابق الذكر

2 قصف الطيران التونسي للجماعات المسلحة في مدينة تطاوين بتاريخ 25يوليو 2012.

3 الاجتماع الذى دار بين وزير الدفاع التونسي والسفير الأمريكي بتاريخ 18 يوليو 2012

الليبي توترا أمنيا منذ شهر فبراير 2013 بسب عناصر مسلحة على الحدود وهي المشكلة المتكررة منذ انهيار النظام الشرعي في ليبيا2011 مما تسبب في زيادة نشاط المهربين ولازالت الدولتين تعانيان أوضاعا أمنية هشة إلى ضبط الحدود والحد من تهريب السلاح والمخدرات.(1)

ونظرا لتأثير الحرب الليبية على أمن تونس فلقد حاولت تونس في تاريخ 23 أبريل 2013 وضع مخططات لمواجهة الإرهارب في تونس بل في بلاد المغرب الإسلامي بعد التأكد من تسلل الجماعات المتطرفة إلى تونس عن طريق الحدود الليبية. ففي 18 أبريل عام 2013 صرح مصدر أمني بأن وزارة الداخلية(2) لديها معلومات تشير إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يستعد للإعلان عن وجوده في تونس عبر القيام بعمليات إرهابية استعراضية. وخاصة بعد فشل حركة النهضة في معالجة الخطر الجهادى الذى انتشر في تونس بعد كشف عن أسلحة متطورة دخلت البلاد من ليبيا والتي عقبتها الاعتداءات على السفارة الأمريكية في تونس بتاريخ 14 سبتمبر 2012،(3) واغتيال شكرى بلعيد العلاني بتاريخ 6 فبراير 2013.(4) حيث أكد وزير الداخلية في تصريحه أيضًا بأنه يعتقد أن خطر عودة القاعدة مرتبط بثلاثة عوامل، أولها تشجيع المتحدث باسم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي للجهاديين التونسيين على تكثيف عملياتهم والانخراط بقوة في تنظيم أنصار الشريعة، وثانيها هو تكثيف الخلايا النائمة التابعة للقاعدة إثر حرب مالي خاصة في ظل إمكانية انسحاب القوات التشادية، وبداية سحب جزء من الجيش الفرنسي من شمال البلاد. وأخيرا، تواصل الهشاشة الأمنية في ليبيا.

---

1 الاشتباكات الحدودية بين حراس الحدود التونسي ومهربين من ليبيا بتاريخ 11 مارس 2013.

2 تصريح وزير الداخلية التونسي بتاريخ 18 ابرايل 2013

3 تفجير السفارة الأمريكية في تونس بتاريخ 14 سبتمبر 2012

4 اغتيال شكرى بلعيد بتاريخ 6 فبراير 2013، وهو سياسي ومحامي تونسي الأصل، وهو عضو سابق في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وهو الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، ويعتبر شكرى أحد مؤسسي تيار الجبهة الشعبية، وهو أيضًا عضو مجلس الأمناء فيها. كان من أشدّ المنتقدين لأداء الحكومة الائتلافية في تونس. وهو يعتبر تابع التيار الماركسي اللينيني.

ولقد قلل وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدو في لقاء له مع صحيفة المغرب يوم 20 أبريل 2013، من خطر المجموعات الإرهابية، وخاصة المرابطة على الحدود مع ليبيا والجزائر، وقال بأنهم لا يشكلون مجموعات كبيرة، وهناك مجموعتان محاصرتان من قبل الجيش الوطني وقوات الأمن ، ومن طرف الأمن الجزائري، الذين يملكون تجربة أكثر منا في التعامل مع الإرهاب، ونحن ننسق مع الجزائر وسيتم قريبا القبض على الإرهابيين. أما مدى الاستعداد الأمن التونسي للتعامل مع المخاطر الإرهابية، قال عماد بلحاج خليفة الأمين العام للاتحاد الوطني للنقابات أن قوات الأمن التونسي وقوات الأمن المتخصصة في مقاومة الإرهاب متدربة تدريبا جيدا لمواجهة هذه المخاطر، كما أنها تمتلك أفضل وسائل الرصد والملاحقة، إنهم تدربوا في أرقى الكليات الأمنية المعروفة في العالم.(1)

ويبدو أن عملية التنسيق الأمني بين تونس والجزائر تدار وفقا لخبرة الجزائر في محاربة الإرهاب وجماعات التطرف الديني، وهذا ما أكده عادل حمدي الضابط بالأمن التونسي ، إن التعاون الأمني بين الجزائر وتونس على أشده من أجل منع أي تسلل للإرهابيين. بل إنه كشف لجريدة لمغاربية عن وجود اتصالات يومية بين الأمنيين التونسيين والجزائريين المرابطين على الحدود. غير أن تكرار عمليات تهريب السلاح على الحدود أصبحت معتادة عند التونسيين منذ سقوط نظام بن على في 14 يناير 2011 ، حيث كانت أول تداعيات الربيع العربي على دول الربيع العربي هو الاختراقات الأمنية الحدودية، ففي صحيفة الخبر الجزائرية الصادرة بتاريخ 18 أبريل 2013، أيضًا ذكرت صحيفة الخبر الجزائرية أن قوات الأمن الجزائرية أوقفت أربعة جزائريين وتونسيين على الحدود بين البلدين بعدما حاولوا تهريب 30 قطعة سلاح، بتكليف من قيادي سلفي لتسليمها لمجموعة مسلحة بالجزائر. أوردت إذاعة شمس إف إم الجزائرية الخاصة في نفس اليوم نبأ مداهمة قوات الأمن لمستودع بمدينة فريانة المتاخمة للحدود الجزائرية. وقد أسفرت المداهمة عن حجز قطع سلاح وكمية

1 تصريح وزير الداخلية التونسي بتاريخ 18. أبريل 2013 لصحيفة مغربية.

من المخدرات. وقد تم إلقاء القبض على مواطن جزائري في حين استطاع شريكه التونسي بالفرار من قوات الأمن الجزائرى.(1).

ونتيجة للمحاولات المتكررة لتهريب السلاح وتواجد الجماعات الإرهابية المتطرفة على الحدود التونسية الليبية زادت القبضة الأمنية التي فرضت على تونس، نتيجة للفوضى الأمنية في ليبيا وتأثير الحرب الليبية على تونس ففي 6 أغسطس 2013 صرح مسئول أمنى لقناة العالم حول تدهور الأوضاع الأمنية في تونس، وأكد على أن الوحدات الأمنية التونسية فككت خلايا للمسلحين وأوقفت عددا من المطلوبين منهم. (2) ولا تزال الدولة الليبية ووزارة الداخلية وحرس الحدود غير قادرين على ضبط عملية التهريب التي تميزت بها ليبيا، سواء من منافذها البرية أو البحرية، ووفقا لتقرير مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا، فإن الوضع الأمني في ليبيا على امتداد الحدود الليبية مازال مبعث قلق رئيسي في ظل القدرات الحالية المحدودة وخاصة ما يحدث في مالي.[3] واستمرت حالة التأهب الأمني على الحدود التونسية الليبية نتيجة لاستمرار الاختراقات الأمنية على الحدود الليبية التونسية وسيطرة المليشيات المسلحة،وعدم قدرة الحكومة الليبية على السيطرة على الجماعات الإرهابية وخاصة القاعدة التى تقوم بتهريب السلاح عبر الحدود التونسية الجزائرية. وحسب التقرير الأمني لتونس بأن الجهات الأمنية المختصة في تونس قررت رفع أقصى درجات التأهب والاستنفار الأمني وذلك بناء على خلفية ورود تقارير تحذر من تحرك وشيك لخلايا إرهابية نائمة تزامنا مع الاحتفالات بعيد الأضحي التي بدأت بتاريخ 15 أكتوبر 2013، ولقد أكدت القوات العسكرية التونسية عن تكثيف تواجدها على الحدود الليبية التونسية بمعبر رأس جدير الحدودى تحسبا لتطورات الوضع الليبي المتفجر.(4) ومازال الوضع غير آمن على الحدود الليبية التونسية حيث قفل المعبر يوم 9 ديسمبر 2013 نتيجة للاختراقات الأمنية.

---

1 القبض على الإرهابية حسب ما نشرته صحيفة الخبر الجزائرية بتاريخ 18 أبريل 2013

2 تصريح أحد المسئولين فى تونس لقناة العالم بتاريخ 6 أغسطس 2013.

3 مقالة نشرت في صحيفة قورينا، ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، بتاريخ 26 مايو 2013

4 جريدة الشرق الأوسط العدد الصادر بتاريخ 10أكتوبر2013.

ثانيا : تأثير الحرب الليبية على دول أفريقيا :

1 .تأثيرات الحرب الليبية على إقليم الصحراء والساحل وتزايد نفوذ القاعدة: إن جزءا من المشروع الاستعمارى الفرنسي في القارة الأفريقية كان فكرة دولة الطوارق المستقلة، فقد أصدرت السلطات الفرنسية عام 1972 قانوناً يقضي بإقامة المنظمة العامة للمناطق الصحراوية وإقامة فضاء مستقل، وذلك بغرض استيعاب القبائل الرحل في الصحراء الأفريقية الممتده بين ليبيا والجزائر والنيجر وعلى رأسها الطوارق. على الرغم من أنه تاريخيا وقفت فرنسا في وجة المحاربين الطوراق خلال الحرب العالمية الأولى، إلا أنها عملت على دمج الطوراق في فيالق الجمال الصحراوية والقيام بفضاء مستقل للطوارق بغرض فصل الجزائر عن الصحراء الغنية بالنفط، ولهذا عمل العقيد معمر القذافي إلى إنهاء الخطط الاستعمارية لفرنسا لفصل الجزائر.(1)

وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم يطبق على أرض الواقع، فإنه ساهم بوضع خطوة مهمة في الدعوة إلى قيام دولة الطوارق المستقلة في كل من مالي والنيجر وموريتانيا، حيث وجد الطورق أنفسهم مهمشين ومحرومين من حقوقهم الطبيعية في الدول الوطنية، وخلال السبعينيات و الثمانينيات ونتيجة لتعرضهم لموجة قاسية من الجفاف آثر الكثيرون منهم إلى دول الجوار القريبة مثل ليبيا والجزائر. وبالرغم من و جود مبادرات كثيرة واتفاقيات لتسوية قضية الطوارق، فإنها لم تنجح في تسوية الصراع الممتد والذى كان يشكل تهديدًا لأمن واستقرار المنطقة كلها.(2)

وبعد الحرب على ليبيا عام 2011 كانت من ضمن النقاط الهامة التي تثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بشكل ملحوض هو قضية الأمن في الساحل والصحراء، وبالتحديد هي كل من موريتانيا ومالي والنيجر وكذلك المناطق المجاورة في الجزائر وليبيا.

1 مقالة لفليب هوجون، ترجمة مصطفي بن براح، مالي وخطر صوملة قوس الساحل الصحراوى، 15 أبريل 2012.
2 حمدى عبد الرحمن، الطوارق وإشكالية العرقية بين القبيلة والدولة، الأهرام الاقتصادى، 1 سبتمبر2008.

ولقد شاهد العالم عبر وسائل الإعلام أخبار الاختطاف التي طالت طاقم قنصلية الجزائر بمدينة غاو المالية في أبريل 2012، و كان عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء سببا رئيسيا فيها. حيث شكل مصدرا أساسيا ومباشر لقلق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد التأكيد من خلال المخابرات الأمريكية السي أى أي بتواجد عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بالإضافة إلى تنظيمات جهادية أخرى. حيث حاولت الدول الأوروبية تقديم المساعات لمكافحة الجماعة وخاصة بعد أحداث سبتمبر 2001. لقد تفاقمت مشاكل انتشار الجريمة المنظمة والتي تعمل على اختطاف مواطنين غربيين بهدف ممارسة ابتزاز مزدوج يتمثّل بأخذ الفدية وإطلاق سراح أعضاء الجماعة الجهادية المسجونين. ولهذا عملت الدول الأوروبية والولايات المتحدة على تقديم يد العون في إضعاف الشبكات الإجرامية في شمال مالي حتى تكون هي الأخرى رادع لهذه الجماعات المتطرفه مثل أنصار الدين،وحركة التوحيد،والجهاد في غرب أفريقيا. بعد الحرب على ليبيا وجد بالفعل عمل مشترك في تهريب السلاح والأفراد عن طريق توافق بين الشبكات الإجرامية المتخصصه بالتهريب وبين الجماعات المتطرفة. خاصة وأن الجماعات الإجرامية لها قدرة على معرفة الطرق والمسالك التي يتم التهريب منها.

لقد كانت قبائل الطوارق المتواجدة في جنوب ليبيا دائما مصدر إزعاج للحكومات الليبية والجزائرية في كثير من القضايا أهمها قضايا التهريب والهجرة الغير شرعية، حيث كانت تشكل بؤرة تهريب إلى الجزائر ومالي، رغم أنها لعبت دورًا بارزا وأساسيا في فترة الحصار الذى فرض على ليبيا عام مارس 1992 إلى سبتمبر 2003، والذى حفز بدوره عمليات التهريب رغم حرص الجزائر على تقنين ذلك بدعم ميزانيتها خلال التسعينيات. وظهرت الصراعات من جديد بعد الحرب على ليبيا عام 2011 في الجزائر وشمال النيجر ومالي نتيجة عمليات تهريب السلاح والبضائع و سيطرة الجماعات المتطرفة على زمام السلطة في ليبيا.

وهنا نذكر بعض عمليات الخطف التي قامت بها الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل والصحراء، ففي عام 2003 تم اختطاف 32 سائحا أوروبيا في جنوب الجزائر

وفي أول عام 2007 نفذت عمليات الخطف جماعة جزائرية تنتمي إلى الجماعات السلفية للدعوة والقتال، وفى عام 2008، أيضًا تم خطف أربع سياح فرنسيين في جنوب موريتانيا، وبحلول أبريل عام 2012 استهدف 42 مواطنا أجنبيا حتى تم الأفرج عن 24 منهم وقتل الباقون ، وفي 13 أغسطس 2012 من قبل تنظيم القاعدة، وكما سبق ذكره فإن تأمين إطلاق سرح المخطوفين الغربيين عن طريق دفع الفدية والتي تتراوح بين 1.5 و4 ملايين دولار أمريكي للرهينة الواحدة. وفي العام 2009، دفعت الحكومة السويسرية باستخدام 5 ملايين دولار من شأن إقامة مفاوضات بشأن إطلاق سراح ثلاثة من مواطنيها، منها 2 مليون دولار يبدو أنه تم تخصيصها لدفع الفدية. وكذلك تم اختطاف أسبانيين واثنين من إيطاليا عام 2011 من قبل حركة التوحيد والجهاد التابع لتنظيم القاعدة في غاو والتي ظهرت بشكل رسمي بعد يونيو 2012. لقد بلغ إجمالي عمليات الخطف منذ عام 2008 ما بين 40 و 65 مليون دولار دفعت الحكومات الغربية معظمها.(1)

وقد صرفت الحكومة المالية النظر في كثير من المواقف عن تهريب المخدرات والأسلحة من أجل الحفاظ على الاستقرار في شمال مالي. فبعد الانقلاب على النظام السياسي في ليبيا عام 2011 ازدهر نشاط تهريب الأسلحة والمخدرات بشكل كبير جدا في دول ليبيا إلى مصر وتونس والجزائر ومنطقة الساحل، وأدّى ذلك إلى خلق مصالح خاصة سيكون من الصعب تفكيكها على أي حكومة ليبية في المستقبل. فلقد ساعدت الحكومة الليبية على خلق المنافسات وزيادة الأنشطة في تغذية الصراعات العنيفة في جنوب ليبيا بين القبائل الليبية وقبائل من الطوراق والتبو في سبها والكفرة منذ التمرد على النظام السياسى فى ليبيا عام 2011.

2-إعلان دولة الأزواد وظهور الأسلحة الليبية بكثافة في الجبهات داخل مالي: إن فكرة التقسيم في دولة مالي كانت مرفوضة على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية، حيث رفض كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي فكرة تقسيم مالي واستقلال شمال مالي في إنشاء

1 هذه الأرقام ترجع إلى تقرير مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي لسنة 2012.

إقليم أزواد، و كان الرفض نابع من حرص الاتحادات الإقليمية على و حدة تراب مالي وسلامة أراضيها.

ولكن بعد الحرب على ليبيا 2011 حيث تمركزت الجماعات المتطرفة على طول الصحراء وانتشرت الحركات المتطرفة في ليبيا وأصبحت حركتها سهلة في دول الجوار العربي والأفريقي مما كان أثر مباشرعلى هذا الانقسام. فلقد أدى هذا التحرك إلى إعلان دولة الأزواد بتاريخ 26 مايو 2012، والتي سميت بدولة أزواد الإسلامية عاصمتها تمبكتو، في اتفاق نص على تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة المناطق التي تحكمها الدولة. لقد شاهدت مناطق شمال مالي نوع من الحراك السياسي والعسكرى المتسارع،حيث تم إعلان السلطات في مالي إلى استكمال إجراءات إعادة تسليم السلطة للمدنيين، ولكن الوضع تفاقم وخاصة بعد تدخل القوات القارية التابعة لدولة منظومة أفريقيا عسكرياً للإطاحة بدولة الأزواد. ونتج عن ذلك أن قامت القبائل العربية في المنطقة بتأسيس تنظيم جديد أطلق عليه اسم جبهة التحرير الوطنية الأزوادية قوامها بحولي 500 مسلح للقتال إلى جانب الحركة الوطنية التي أسسها نشطاء الطوارق ذوى الأصول البربرية في حال تعرضت المنطقة إلى تدخل أجنبي. (1)

أدى إنشاء جبهة التحرير الأزوادية فى تمبكتو إلى تدفق الجهاديين من جميع دول العالم على المواقع الاستراتيجية في الأزواد من خلال وصولهم إلى ليبيا ومنها إلى الجزائر ومن ثم إلى مالي، والتي تعد عوامل كفيلة بتغيير حسابات الدول الغربية، لدفعها إلى إعادة النظر في دعم تدخل قوات منظومة غرب أفريقيا، والالتفات إلى مجموعة دول المؤثرة وأهمها دولة الجزائر، من أجل حثها على التدخل لإقناع الانفصاليين الطوارق بالتراجع عن قرار إعلان الاستقلال، أو من خلال مساعيها الدبلوماسية أو بالتدخل العسكرى إذا لزم الأمر، ولهذا زج بالجزائر في هذه المشكلة، غير أن التحديات التي فر ضتها المنطقة وأزمة مالي على الجزائر وخاصة في حالة الانفلات الأمني الذى تشهده ليبيا بعد الحرب عليها وضعف الحكومة الليبية، وانهيار النظام السياسي وسيطرة المتمردين وجماعات القاعدة على البلاد بمساعدة

1 صحيفة الشرق الأوسط، إدانه دولية واسعة للإعلان عن قيام دولة الأزواد بتاريخ 6 أبريل 2012.

الناتو وتنفيذ قرار الحظر الجوى على ليبيا من الجامعة العربية و مجلس الأمن ، حتى أصبحت الجزائر مرغمه على القبول لمسايرة الوضع رغم معارضتها الشديدة لتدخل حلف الناتو في الحرب على ليبيا.([1])

من الآثار السلبية التي ترتبت من الحرب على ليبيا 2011، هي قضية انتشار السلاح وتهريبه إلى الجماعات المتطرفة في مالي والجزائر، حتى وإن كان ذلك لا يمثل امتدادا مباشرا فى حالة الجزائر إلا في جزئية انتشار وتهريب السلاح من ليبيا. فعلى عكس ذلك فإن انفصال الطوارق في شمال مالي قد يمثل تأثير مباشرة على الوحدة الترابية للجزائر، لكونها البلد الذي يحتضن فوق أراضيه أكبر نسبة من الطوارق في شمال أفريقيا مقارنة بدول الجوار مثل ليبيا. حيث يمثل تواجد الطوارق في الأراضي الجزائرية أكثر من ثلث المساحة الإجمالية التي ينتشر عليها الطوارق في الصحراء الأفريقية الكبرى، بينما يتوزع باقي الطوارق في جنوب تونس وليبيا وشمال مالي والنيجر وبركينا فاسو، هذا الأمر الذى جعل الجزائر تعترض بكل الوسائل على قيام دولة للطوارق في مالى. وعلى مر التاريخ كانت الحكومة الجزائرية تحاول دفع الأمور باتجاه الحلول التفاوضية. وتأخير أي تدخل عسكري حرصاً على عدم الظهور علناً كطرف معاد للحركات الأزوادية، لتفادي إثارة مشاعر الطوارق الجزائريين([2]).

هناك دور هام للجزائر في محاولات متكررة لفض النزاع بالطريقة السلمية وعن طريق التفاوض في بداية تمرد الحركات الأزوادية، غير أن الانقلاب العسكري الذى حدث في باماكو أعاد خلط الأوراق. ومع هذا لم تعترض الجزائرعلى قرار الانقلابيين في مالي من أجل إعادة السلطة للمدنيين. واعتبرت أن عودة الشرعية الدستورية في مالي عامل إيجابي يساعد على تحقيق الأهداف الثلاثة الأساسية التي تسعى إليها الجزائر من خلال مجموعة دول الميدان، وتفادي أي تدخل أجنبي في المنطقة رغم أنها لم تنجح في ذلك، ولهذا عملت الجزائر على ضرورة إقامة حكومة وحدة وطنية تكفل الحقوق السياسية للطوارق وتسهر على توفير

1 نفس المصدر.

2 صحيفة الشرق الأوسط، إدانة دولية واسعة للإعلان عن قيام دولة الأزواد، مصدر سبق ذكره .

التنمية والأمن لمناطقهم، بما يضمن الوحدة الترابية لدولة مالي، حتى تستطيع أن تعالج مشكلة الانفلات الأمني ومكافحة الإرهاب فى منطقة الساحل الأفريقي، وخاصة في حالة الانفلات الأمني على حدودها مع ليبيا وتونس.(1)

كانت هناك ردود فعل دولية وإقليمة رافضة للانفصال أزواد عن مالي، ولهذا آثار إعلان الحركة الوطنية لتحرير إقليم أزواد قلق لبعض الدول ولهذا طالبت دول بضرورة دعم الوحدة الترابية لمالي وأمن وسلامة أراضيها. الاتحاد الأفريقي كان من ضمن المنظمات الإقليمة التي رفضت بشكل مباشر وكامل إعلان الاستقلال لشمال مالي من قبل مجموعة من الطوارق، ولهذا صرح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بينغ في بيان أعلن يوم 6 أبريل2012 أنه يدين بحزم هذا الإعلان الباطل للانفصال والذي لا قيمة له و يدعو الأسرة الدولية إلى الدعم الكامل لهذا الموقف المبدئي لأفريقيا.(2)

أما الاتحاد الأوروبي فلقد أكدت الناطقة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون أن الاتحاد يرفض أي مساس بوحدة وسلامة أراضي مالي، كما أعلنت وزارة الخارجية البريطانية عن إغلاق سفارتها في مالي مؤقتا و سحب موظفيها الدبلوماسيين منها نظرا لعدم استقرار الأوضاع في شمال مالي، واعتبرت الإعلان عن قيام الدولة هو قرار باطل ومرفوض وملغي، وكذلك أكدت فرنسا رفضها للإعلان نفسه، ورفض استقلال شمال مالي عن دولة مالي، وأكدت على دعمها لوحدة التراب المالي وسلامة أراضيه وشجب كل الدعوات الانفصالية في شمال البلاد. أما روسيا فقد أعلن المبعوث الشخصي للرئيس الروسي إلى أفريقيا ميخائيل مار غيلوف، أن روسيا تؤكد دعمها للوحدة الترابية لمالي،وأمن وسلامة أراضيها، ورفض وشجب الدعوات الانفصالية في شمال مالي. وبالطبع هذا أولاً الردود الفعلية على إعلان قيام دولة الأزواد في شمال مالي.(3) غير أن تواجد الجماعات المتطرفة في

1 جريدة الأخبار اليومية، العدد 1681، 11 أبريل 2011.

2 جريدة الشروق، مصدر سبق ذكره.

3 الشرق الأوسط، إدانه دولية واسعة للإعلان عن قيام دولة الأزواد، مصدر سبق ذكره.

مالي جعل فرنسا تفرض تدخلها العسكرى المباشر لحماية مصالحها في مالي وأفريقيا، ولهذا كان هذا التدخل يشكل أحد العوامل المؤثرة في المنطقة نتيجة للحرب على ليبيا وبسبب الانفلات الأمني الذى خلفته الحرب عام 2011 على ليبيا.

3. **تداعيات الحرب الليبية والتدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي:** مالي من المناطق الحدودية للجزائر وهي منطقة مهمة جدا من الناحية الجغرافية لتمركز التنظيمات الإرهابية وجماعات القاعدة بشكل عام. هى تمر بمرحله من التوتر الشديد وخاصة في شمالها بين تحرك داخل حكومة باماكو، فعلي المستويين الإقليمي والدولي جرى البحث عن طريقة يمكن من خلالها شن الحرب ضدها. كما أطلقوا عليهم المتمردين في شمال مالي رغم أنهم كانو يطلقوا عليهم اسم الثوار في ليبيا. لقد أصبح من نهاية شهر ديسمبر 2012 الحديث عن تدخل عسكرى دولي في مالي رغم سيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد على شمال مالي وإعلان دولتهم في 6 أبريل 2012.

ومنذ هذا التاريخ سعت حكومة باماكو إلى توقيع اتفاق مشترك مع مجموعة الإيكواس بشأن نشر قوة أفريقية في شمال مالي من أجل استعادة سيطرة الحكومة عليه، وهو الأمر الذي واجه خلافات وصعوبات، حتى تم التوصل إلى هذا الاتفاق تحت ضغط فرنسي يوم 23 سبتمبر 2012. وعلى أثر ذلك طلب الرئيس المالي، ديونكوندا تراوري، ورئيس الوزراء، شيخ موديبو ديارا، من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، إصدار قرار من مجلس الأمن يسمح بتدخل قوة عسكرية دولية، بهدف مساعدة الجيش المالي في استعادة السيطرة على مناطق الشمال؛ وهو الأمر الذي أقره مجلس الأمن الدولي في 5 أكتوبر 2012، حيث وافق على إرسال قوة قوامها ثلاثة آلاف عنصر من إيكواس مدعومة من الأمم المتحدة وبدعم لوجستي من بعض الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة، ثم اشترط المجلس يوم 12 أكتوبر 2012، أن تقدم المجموعة تفاصيل ومتطلبات خطة التدخل العسكري في غضون 45 يوماً.(1) ولقد وافق الاتحاد الأوروبي في 15 أكتوبر 2012 للتأكد على البحث في

1 إبراهيم عالي، التدخل العسكرى في مالي، حرب قد تطول، معهد الدراسات العربية، 29.أكتوبر 2012

خطة عسكرية ضد شمال مالي، حيث أكد الاتحاد بأن لا يمكن لدول الاتحاد القبول بأن يستقر الإرهاب في تلك المنطقة الخارجة عن القانون. ويتوقع أن تقوم هذه الدول بإرسال ما بين 150 إلى 400 مدربًا عسكريًّا لتدريب الجنود الماليين وتنسيق الجهود مع القوة التي ستشكلها إيكواس.(1)

لقد سعت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم خطة التدخل العسكرى على وجه التحديد قبل أن تنتهي المدة التي منحها مجلس الأمن للانتهاء. ولذا في يوم 19 أكتوبر 2012 شهدت العاصمة المالية باماكو اجتماعاً دولياً موسعاً من أجل تنسيق مواقف الأطراف الإقليمية والدولية حول التدخل العسكري الوشيك في شمال مالي.(2)

هذه التحركات الإقليمية والدولية جاءت نتيجة لسيطرة تمبكتو وغاو وكيدال من قبل متمردين مسلحين من الطوارق وجماعات متطرفه مسلحة على أقاليم في شمال مالي وإعلانهم قيام دولة أزواد،حيث فشلت حكومة باماكو والجيش المالي من السيطرة على الفوض الأمنية.أدى تواجد الجماعات المتطرفة المسلحة إلى نزوح الآلاف من الموا طنين إلى دول الجوار بعد الحرب وانتشار الجفاف وتردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وقيام الجماعات المتطرفة الإسلامية بهدم مساجد وأضرحة تاريخية في مدن شمال مالي، وسعيهم إلى تطبيق الشريعة بالقوة.

رغم أن دولة مالي كانت دولة مستقرة في منطقة أفريقية عرفت بالانقلابات العسكرية، حيث إنه باستيلاء أمادو توريه زمام السلطة في 16 مارس 1991 و بعد الاحتياجات ضد نظام الرئيس موسى تراورى، قاد توريه مرحلة انتقالية ومن ثم سلم السلطة إلى الرئيس الفا عمر كونارى في عام 1992،بعد انتخابات تشريفية ورئاسية.(3)

1 قرار مجلس الأمن بشأن التدخل في شمال مالي بتاريخ 5 أكتوبر 2012.
2 الاجتماع الذى حضرته أطراف دولية في العاصمة المالية باماكو بتاريخ 19.أكتوبر 2012.
3 الانقلاب العسكرى في مالي بتاريخ 16 مارس 1991.

لقد فشل اعتقاد الجيش المالى بأنه يمكن أن ترجع الأقاليم الشمالية بدعم أفريقي فقط، وكان الجيش المالي يعتقد طوال الأشهر الماضية من عام 2012 في قدرته على استرجاع الأقاليم الشمالية بدعم أفريقي محدود، و لكن تمكن متمردى الشمال من السيطرة على مناطق إضافية في المناطق الحدودية بين شمال مالي وجنوبها، إذ استولت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في الأول من سبتمبر على مدينة دوينتز التي تبعد حوالي 400 كليومتر عن أقاليم الشمال كما يبدو أن القدارت العسكرية للجيش المالي محدودة جدا ولا تستطيع أن تنتصر على متمردى الشمال الذين يملكون سلاحا وعتادا أكثر من الجيش المالي.(1)

وهنا يمكن أن نشير إلى أن موريتانيا والنيجر والجزائر ومالي قد اتفقوا في مايو 2011 على تشكيل قوة مشتركة قوامها 75 ألف جندي لتأمين منطقة الساحل والصحراء التي تمتد عبر حدودهم، على أن تبدأ هذه القوة العمل خلال 18 شهراً من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الحدود والحرب على تنظيم القاعدة والتنظيمات الجهادية التي تتنامى في المنطقة وتجارة المخدرات والأسلحة. وأنشأت الدول الأربع مركزًا للقيادة المشتركة في "تمنراست" في جنوب الجزائر.(2)

ومن الواضح أن تنظيم القاعدة نشط في السنوات الأخيرة في منطقة المغرب الإسلامي و دول الساحل والصحراء بشكل عام وبعد الحرب على ليبيا كانت نقطة العبور الأولى بين الساحل والصحراء هي ليبيا، حيث قامت الجماعات الإسلامية في منطقة المغرب العربي بتنفيذ العديد من عمليات خطف الأجانب والإفراج عنهم مقابل فدية ضخمة في بعض هذه الدول وعملياته الهجوم على مواقع في عواصم بعض هذه الدول. ويخصص التنظيم أميرًا لمنطقة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة، والتي تشمل الرقعة الجغرافية للصحراء الكبرى الواقعة شمال مالي، وتعرف لدى التنظيم باسم صحراء الإسلام الكبرى.

1 ساهم تدني الوضع الأمني في ليبيا بعد حرب 2011 إلى تهريب السلاح من ليبيا إلى الجزائر ومنه إلى مالي

2 تصريح وزير خارجية مالي سوميلو بوبي ميجا في أخبار الجزائر بتاريخ 21 مايو 2011.

عرف عن تنظيم القاعدة مساندته الدائمة لكافة المناطق التي يحدث فيها تدخلات عسكرية خارجية مثلما حدث فى العراق وأفغانستان والصومال وأخيرا في ليبيا، وينشط مقاتلوها في منطقة غرب أفريقيا التي تشكل إحدى بؤر التوتر الكبرى في القارة، نظرًا لغياب الأمن وعدم الاستقرار في كثير من بلدانها، حيث يتواجد التنظيم في مناطق الحدود جنوب الجزائر، عبر مالي والنيجر وحتى موريتانيا وأخيرا في ليبيا بعد تمرد 2011. وهذا بالفعل ما سعى إليه التنظيمات الإرهابية منذ سنين وهو التمركز في منطقة شمال أفريقيا وامتدادها إلى دول أفريقيا. وقد استطاع التنظيم إقامة روابط مع شباب المجاهدين في الصومال، وصولاً إلى جماعة بوكو حرام النيجيرية التي يرجح أن تكون مرتبطةً بجماعة طالبان النيجيرية، فكريًّا وأيديولوجيًّا، والتي تأسست في عام 2002، حيث يمثل تواجد تنظيم القاعدة في نيجيريا تهديدًا خطيرًا لدولة نفطية مهمة.(1)

4. **تزايد حركات التطرف الديني في شمال أفريقيا بعد الحرب على ليبيا:** تزامن البدء في التحركات الإقليمية والدولية بإنذار احتمالية شن الحرب على شمال مالي، مع بدء العديد من الحركات في العمل على تكييف أوضاعها لمجابهة هذه الحرب، ففي 24 أكتوبر 2012، وبعد لقاء تفاهم تم بين بلال آغ الشريف ، زعيم الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وأحمد ولد سيدي محمد، زعيم الحركة العربية لتحرير أزواد، حيث تمكنت الحركتان من الاتفاق على الدخول في تحالف سياسي، وذلك من أجل تجنب مخاطر الفتنة العرقية التي تسعى بعض الجهات الإقليمية للعب عليها لضرب قبائل الطوارق بعضهم البعض.(2)

كانت الحركة الوطنية لتحرير أزواد واحدة من حركات عديدة ظهرت في العقود الماضية مثل الحركة الشعبية لتحرير أزواد التي تأسست في عام 1988، وتسعى وفقًا لما تقول إلى تحرير أرض أزواد، والحفاظ على هوية الطوارق. وقد تشكلت الحركة في نوفمبر 2010، باعتباره أكبر تنظيم يمثل طوارق شمال مالي، وخاصة بعد أن عاد آلاف من الطوارق

1 إبراهيم عالي، التدخل العسكرى في مالي: حرب قد تطول، مصدر سبق ذكره

2 نشر على صفحة الشرق أون لاين، بتاريخ 6 ابريل.2012

المتواجدين في جنوب ليبيا بأعداد كبيرة بعد الحرب على ليبيا عام 2011 ليتمكنوا من إعلان الدولة في 6 أبريل 2012. حيث اندمج كل من الحركة الوطنية للأزواد، والحركة الطوارقية لشمال مالي. واتصفت الحركة بأنها ذات طابع علماني ولا علاقة لها بالدين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الحركة التي تكونت بعد أن حصلت على دعم عسكرى وسلاح من ليبيا، والذى ساهم بدوره في تأسيس الحركة بعد انهيار النظام السياسى في ليبيا نتيجة لتدخل حلف الناتو، مما سمح للطوارق بالحصول على الأسلحة المنتشرة بسهوله من مخازن الجيش الليبي عام 2011.(1)

أما بالنسبة للحركة العربية لتحرير أزواد، فهي شكلت في 2012 أي قبل إعلان دولة أزواد ضمت كل من أبناء القبائل العربية بالإقليم مثل قبيلة لبرابيش . الحركة العربية لتحرير أزواد لم تساهم في القتال الذي أدى إلى سقوط أزواد، لكنها سعت إلى التحالف مع الحركة الوطنية بقصد تجنب تهميش القبائل العربية في شمال مالي، غير أنه لم تتفق الحركة الوطنية لتحرير أزواد ذات الطابع العلماني و حركة أنصار الدين الطوارقية الإسلامية في تفعيل اتفاق مايو 2012 ، والذى تضمن اندماج الحركتان في حركة واحدة أطلق عليها المجلس الانتقالي لدولة أزواد الإسلامية، بسبب إصرار حركة أنصار الدين على أن يتضمن الاتفاق تطبيق الشريعة الإسلامية في إقليم ازواد، بينما كانت وجهة نظر حركة تحرير أزواد مغايرة حيث ترى بأن ذلك يتعارض مع مبادئها العلمانية. وقد أعلنت الحركتان يوم 20 أكتوبر 2012 على توحيد صفوفهما لمواجهة التدخل العسكري المرتقب ضد الطوارق في شمال مالي.(2)

وكنتيجة للحرب على ليبيا أيضًا تأسست حركة أنصار الدين على يد الزعيم الطوارقي إياد غالي، وهو من أبناء أسر القيادات التاريخية لقبائل الايفوغاس وتعرف الحركة نفسها بأنها حركة شعبية جهادية سلفية، ويعتبر غالي دبلوماسيا سابقا قد عمل قنصلا عاما لجمهورية مالى فى جدة بالمملكة العربية السعودية واعتنق أخيرا الفكر السلفي الجهادى حيث تبنى هذا

1 نشر على صفحة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره .إبراهيم عالي، التدخل العسكرى في مالي: حرب قد تطول، مصدر سبق ذكره

1 – إبراهيم عالي، التدخل العسكرى في مالي: حرب قد تطول، مصدر سبق ذكره

الفكر بعد رجوعه إلى مالي. وبعد سقوط ليبيا على أيدي حركات الإرهاب عاد إلى أزواد واتخذ من سلسلة جبال أغار مقرا له، وعمل على جمع المقاتلين من الطوارق تحت اسم حركة أنصار الدين والتي كان لها دورا اساسيا في السيطرة على إقليم شمال مالي. وتوجد خلافات في مالي ودول الجوار حول تصنيف حركة أنصار الدين، ففي الوقت الذي ترى الجزائر أن هذه الحركة هي عبارة عن تنظيم يمثل طوارق شمال مالي، تعتبرها دول أخرى مثل حكومة دولة مالي ونيجيريا على أنها حركة إرهابية بحكم أنها تحالفت مع تنظيم القاعدة. (1)

الحركة الأخرى في شمال مالي هي حركة الجهاد و التوحيد في غرب أفريقيا، وهي إحدى الحركات الإسلامية المسلحة والمنبثقة عن تنظيم القاعدة، وقد تأسست هذه الحركة في أكتوبر عام 2011 أي بعد الحرب على ليبيا وهجوم حلف الناتو ، حيث تأسست حركة الجهاد والتوحيد بقيادة سلطان ولد بادى،وهو أحد شخصيات المجتمع العربى في أزواد، وأمير تنظيم القاعدة السابق في منطقة الصحراء الموريتاني رحماد ولد محمد الخير المقلب بأبو القعقاع، وانضم للحركة عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادى في المجموعات العربية بأزواد،مثلما تشكلت حركة أنصار الدين وهي الواجهة السلفية الجهادية داخل قبائل الطوارق. ويعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نفسه هو المسئول لحماية المشروع السلفي في شمال مالي، وله علاقات قوية مع حركة أنصار الدين وحركة الجهاد والتوحيد. وكان التنظيم السلفي الجهادى قد وصل إلى منطقة الساحل في عام 2003 على يد أمير كتيبة الملثمين مختار بالمختار الملقب بلعور، ويعد أقدم وأقوى التنظيمات السلفية في الصحراء الكبرى عمومًا ومنطقة أزواد خصوصًا. وتسعى هذه التنظيمات السلفية، والسلفية الجهادية إلى استقطاب العديد من المقاتلين الجهاديين من مختلف الدول لمواجهة الحرب المحتملة في أزواد.(2)

1 جريدة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ 28 مايو 2012

2 إبراهيم عالي، التدخل العسكرى في مالي: حرب قد تطول، مصدر سبق ذكره

ما يمكن تلخيصه هنا أن هذه الحركات التي تواجدت في شمال مالي نشطت وقوت بعد الحرب على ليبيا حيث حصلت على دعم السلاح، مع حرية التنقل بين دول الصحراء والساحل، نتيجة للانفلات الأمني الذى طال ليبيا وتونس،ولهذا عانت الجزائر من الهوة الأمنية التي خلفتها الحرب على ليبيا عام 2011 أكثر من غيرها. حاولت فرنسا جاهدة في أزمة مالي تقليص دور الجزائر والاتحاد الأفريقي، وذلك بدعم من الولايات المتحدة الأمريكيه، حيث جعلت منه مجرد قناة لنقل الخطة العسكرية المطلوب من "إكواس" من حيث إعدادها وتقديمها إلى مجلس الأمن الدولي ليفصل في تاريخ شن الحملة العسكرية. أصحبت فرنسا هي اللاعب الأساسي بمنطقة تبعد عن أقرب نقطة بأرضها بأكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر. وخلف نفوذها القوي ظروفا جعلت من الجزائر عاجزة عن ممارسة نفوذها المعهود في أفريقيا، بعدما جعلت الجزائر تقع في رهانات مصيرية جرت قرب حدودها أثناء أزمة ليبيا العام 2011. ولما شعرت الجزائر بأن الملف يكاد يفلت من بين يديها، سعت باتجاه شريكيها من دول الميدان، موريتانيا والنيجر، لجرهما إلى الموقف الرافض لحسم الموقف عسكريا، والمفضل للحلول السياسية القائمة على التفاوض. وهنا أيضًا نستطيع القول بأن فرنسا كان رهانها خاسر لأن نواقشوط ونيامي انتقلتا بسرعة من خندق الجزائر إلى تأييد الحرب وهذا ما جعل الجزائر تلعب دورا آخر فى مالي.(1)

لقد أدى الاستعداد إلى شن عمل عسكرى ضد شمال مالي على التحالف مرة أخرى بين جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا ذات الطابع السلفي، وهذا يشبه التحالف الذى حدث بين الجماعات الدينية المختلفة في ليبيا ضد النظام السياسي الشرعي في ليبيا من أجل اغتيال العقيد معمر القذافي، والسيطرة على ليبيا. تحالف جماعة أنصار الدين،وحركة التوحيد الجهادية جعل تكثيف تواجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أجل الدفاع عن أزواد وانتشار الجهادين من الطوارق والنيجير وبوركينا فاسو وموريتانيا وليبيا والجزائر ، وهذا ما بدأ يشكل تهديدا لأمن أوروبا ، ولهذا قامت مقاتلات

1 قمة أبوجا بشأن التدخل العسكرى في مالي والذى انقعد في 11 نوفمبر2012

فرنسية يوم13يناير2013 بقصف مواقع متمردين إسلاميين في شمال مالي في انتظار وصول قوة من دول غرب أفريقيا لطرد المتمردين المرتبطين بالقاعدة من شمال البلاد. وكان الهجوم أيضًا قد شمل مدينة جاو لمدة ثلاث أيام، وهي أكبر منطقة في المنطقة الصحراوية والتي يسيطر عليها تحالف إسلاميين. وأرسلت فرنسا تقريبا 550 جنديا إلى مالي وزعوا ما بين العاصمة باماكو، وبلدة موبتي التي تبعد عنها 500 كيلومتر إلى الشمال. وقد أكدت لودريان للتلفزيون الفرنسي أن الرئيس هولند عاقد العزم تماما على ضرورة القضاء على هؤلاء الإرهابيين الذين يهددون أمن مالي وبلدنا وأوروبا.([1])

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم 2056 يمهد عمليا لتدخل عسكري ضد المجموعات المتمردة في الشمال، لأنه صدر تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة،[2] وينص القرار الذي صدر في الخامس من يوليو 2011 على إدانة الاستيلاء بالقوة على السلطة في مالي، ويطالب بالوقف الفوري وغير المشروط لأعمال القتال في شمال البلاد، ويقول القرار أن أعضاء المجلس يعربون عن قلقهم البالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور والتهديدات الإرهابية بسبب وجود أعضاء من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب في مالي، ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى منع انتشار السلاح والمواد ذات الصلة في منطقة الساحل، وحث الجماعات المتمردة على تجنب أي اتصال مع تنظيم القاعدة، ويشدد على أهمية فرض عقوبات للحفاظ على إعادة السلام والأمن .([3]).

وأعرب مجلس الأمن أيضًا عن استعداده للنظر في طلب المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (إيكواس) والاتحاد الأفريقي بالتدخل العسكري في شمال مالي،بقصد التشجيع على التعاون بين السلطات المالية وإيكواس والاتحاد الأفريقي وغيرها من البلدان لوضع خيارات

1 قصف القوات الفرنسية لمواقع لتنظيمات الإرهابية في مدينة جاو بتاريخ 13 يناير 2013

2 قرار مجلس الأمن رقم 2056 بتاريخ 5 يوليو 2011.

3 قرار مجلس الأمن رقم 2056، مصدر سبق ذكره.

تتعلق بولاية هذه القوة، وأدان بشدة الضرر والدمار الذي لحق بالممتلكات التاريخية والثقافية والدينية بما في ذلك تومبوكتو التي تعد العاصمة الدينية والثقافية.(1)

غير أن الوضع في سوريا هي الأخرى تعاني من حرب دامية تحت مسمى الربيع العربي، وازدياد حالة التوتر في ليبيا بعد سيطرة الجماعات الإسلامية عليها، وانتشار الفوضى وانعدام الأمن ، كان سببا رئيسيا في تأجيل مجلس الأمن موضوع التدخل العسكرى في مالي، وخاصة بعد الانتقادات التي وجهت إلى مجلس الأمن بخصوص التدخل العكسرى في ليبيا. وأيضًا بسبب حق النقد الذى استخدمته روسيا والصين في التصويت على عدم التدخل العكسرى ضد سوريا بعد أدركت روسيا والصين المخاطر التي ترتبت على تدخل العسكرى في تجربة ليبيا.

وحسب تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في 18.مايو 2012 في جنيف، بأنه قد أجبرت حالة الانعدام الأمني التي تشهدها مالي أكثر من 160000 شخص وحتي التاريخ نفسه على النزوح خارج البلاد إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر بينما تشير التقديرات إلى أن حوالي 147000 مالى قد نزحوا داخليًا.(2)

ومن المؤكد بأن أعمال العنف التي اندلعت في كوت ديفوار عقب الانتخابات التي شهدتها البلاد في أواخر شهر نيسان 2011. وقد أجبرت أكثرمن 250000 إيفواريا قبل أن تهدأ في شهر أبريل 2012، على طلب اللجوء إلى 13 دولة في غرب أفريقيا، وقد تجاوز عدد الذين عادوا إلى ديارهم 150000 فرد.

إضافة إلى ذلك، يُقدر عدد النازحين داخليًا بمليون فرد ولكن غالبية هؤلاء قد عادوا بعد أن هدأت الأوضاع إلى مسقط رأسهم وكان اللاجئون العائدون من باماكو من بين نحو

1 طلحة جبريل، مالي: جمهورية الفقر والانقلابات، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12288، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2012.

2 تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بتاريخ 18 مايو 2012.

2000 لاجئ من كوت ديفوار كانوا قد طلبوا اللجوء إلى مالي بسبب الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار.(1)

لقد أصبحت سابقة تدخل الدول الغربية بالحرب على الدول الأخرى،مسألة متعارف عليها في العرف الدولي بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب في أفغانستان والعراق وليبيا وما يجرى في سوريا حاليا، فلم يعد خافي على أي أحد فإن التدخل يترك دائما عواقب وخيمة. ولعل ما يحدث اليوم في العراق وليبيا متشابه من حديث العواقب السلبية على المواطنين، ولذا فإنه حتى فى حالة انتصار قوات التدخل الغربي في شمال مالى، فإن الخاسر الوحيد هو الشعب المالى، والتجربة أكدت لنا ذلك من خلال ما حصل بالفعل فى كل من أفغانستان والعراق وليبيا. فإن الخسائر البشرية والمادية التي تعاني منها ليبيا بعد تدخل قوة حلف الناتو لازلت تشكل عقبة في استيعاب المواطنين لحجم الدمار الذى خلفتة الحلف، وأن الحالة سوف تتكرر في مالي وهنا سيكون الخاسر الوحيد هو الماليين والأفارقة، فالحركات المتطرفة قد تنسحب إلى معاقلها وتعود مرة أخرى، أو قد تستهدف تفجيرات لشخصيات ومدن وأماكن أخرى حتى وسط القارة الأوربية بسبب انتشار حركات التطرف في شمال أفريقيا بالكامل. كما يحدث الآن في العراق وليبيا.إن طبيعة الأقاليم الشمالية حيث إن المليشيات المسلحة التي ترفع شعارات مختلفة هي من أصل عرقي وعربي، وهذا يعني مزيد من الفوضى نتيجة لتداعيات الحرب، وأن الصراعات العرقية سوف تكون في حدتها في مثل هذا الوقت الذى سوف يتهم به الغرب هو المحافظة على الموارد الطبيعية والنفط الذى يستفيد منه في غرب أفريقيا وشمالها.

5 **تداعيات الحرب الليبية على النيجر**: النيجر لها حدود جغرافية بسبع دول حيث يبلغ مساحة حدودها حوالي 5.697 كم، وتبلغ حدودها مع تشاد شرقا حوالي تقريبا 1.175 كيلومترمربع، ثم من الجزائر من ناحية الشمال الغربي بحوالي 956 كيلو متر، ومع مالي

1 نفس المصدر.

بحوالي 821 كيلو متر،ويفصلها شريط قصير عن بوركينا فاسو في الجنوب الغربي بحوالي 628 كيلو متر مربع، وبنين 266 كيلو متر، أما حدودها مع ليبيا من ناحية الشمال الشرقي يبلغ 354 كيلومتر.

النيجر كانت لها علاقات بليبيا وروابط قوية جدا من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية ، والنيجر استضافت الكثير من المهاجرين من ليبيا عقب انتهاء الحرب عام 2011. ومن قبلها استضافت الكثير من العائلات الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية والغزو الإيطالي لليبيا. وباعتبارها دولة حدودية فهي تحاول أن تحافظ على مصالحها مع الحكومة الجديدة التي عقبت الحرب الليبية ، فلقد اعترفت النيجير كغيرها من الدول العربية والأفريقية بالمجلس الانتقالي كممثل للشعب الليبي بعد الحرب. ولعل الامتداد القبلي لقبائل الطوارق فى الجنوب الليبي والنيجر منذ الحرب العالمية الأولى. ولكن ما شهدته النيجر من تأثير سلبي على أمنها الوطني نتيجة لما تعيشه ليبيا بعد الحرب على ليبيا 2011 من انتشار للأسلحة والاضطرابات والنزاعات القبيلة بالإضافة إلى الهجرة الغير شرعية التي امتد تأثيرها إلى دول أوروبا. ولعل انتشار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي بعد الحرب التي شنتها فرنسا على مالي وانتشار أعضاء تنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى في النيجر عقب القصف الذى شنته فرنسا في شمال مالي.

لقد حاولت النيجر التنسيق مع الجزائر بعد انتهاء الحرب على ليبيا في ديسمبر 2011 لتأمين حدودها ومطالبة التعاون من الجزائر في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة للحد من خطر السلاح المنتشر خارج حدود ليبيا. وخاصة فيما يتعلق بعمليات خطف الرعايا الغربيين على أيدي عناصر القاعدة وهي ظاهرة أخذت أبعادًا خطيرة جراء الأزمة في ليبيا.

قد قدمت النيجر معلومات إلى الجزائر أثناء اشتعال الوضع في ليبيا، بأن هناك شحنات كبيرة من السلاح عبرت التراب النيجري، ووصلت إلى معاقل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، مما دفع الجيش الجزائري إلى استنفار قواته عبر الحدود لمواجهة هجوم محتمل من الجماعات الإرهابية، وأكد وزير داخلية النيجرى عبدو لابو عند انطلاق أعمال

اللجنة الحدودية، إن الجزائر والنيجر ملتزمتان بجعل حدودهما فضاء للسلم والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.([1])

أصبحت النيجر معبرا رئيسيا لكل الأسلحة التي تم نقلها من ليبيا إلى الصحراء حيث حرصت إمارة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على تجميع الأسلحة بشرائها أو نهبها من المخازن الليبية وتهريبها إلى الصحراء فإن الأسلحة بجميع أنواعها انتقلت إلى النيجير عبر الحدود الجنوبية،حيث تم تهريب صورايخ سنغر وغراد وراجمات الصورايخ والأر بي جي والقنابل والمتفجرات وسام 7 وسام 5 وصواريخ إس أي 9، المضاد للطائرات وملايين من قطع سلاح الكلاشن كوف والـ " B.K.T " والدوشكا 14.5 وأيضًا 12.7، وغيرها من أنواع الأسلحة إضافة إلى المواد الكيميائية التي سرقت من مخازن وزارة الصحة الليبية، والعربات المصفحة والسيارات العابرة للصحارى القادمة من ليبيا. إضافة إلى عودة الكثير من أمراء الحرب في شمال مالي والنيجر إلى مواطنهم الأصلية بعد سنوات من الإقامة في ليبيا وعادت معهم عناصر مليشياتهم المسلحة، فقد عاد زعيم المتمردين الطوارق في إقليم ايير شمال البلاد غالي أولمبو إلى منطقة أغاديس ومعه أموال طائلة وكميات ضخمة من الأسلحة وعشرات المقاتلين من طوارق النيجر. بدأت القبائل العربية والطوارقية في شمال مالي هي الأخرى حملة لشراء كميات كبيرة من الأسلحة الليبية لتجنيد مليشياتها بُغية حماية مصالحها ومَراعيها في دوّامة الفوضى التي تعرفها المنطقة بعد الحرب على ليبيا.([2])

إن ضعف الحكومة الليبية المؤقتة وانتشار الأسلحة والتنظيمات الإرهابية وعدم وضوح السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة تجاه دول الجوار العربى والأفريقى نتيجة عدم قدرة الدول الليبية على حماية حدودها الإقليمة بدول الجوار. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التأكيد على أنه في حقل العلاقات الدولية بشكل عام لا نستطيع فصل تأثير السياسات الداخلية بالخارجية وخاصة فيما يتعلق بالوضع الأمني الإقليمي، فإن المشاكل التي تعاني منها

1 جريدة الشرق الأوسط، العدد 12074،الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2011،ا

2 محمد محمود أبو المعالي، السلاح الليبي يهدد بإشعال منطقة الساحل والصحراء، نواكشوط، 27 سبتمبر 2011

حكومة ليبيا المؤقتة امتدت إلى دول الجوار الأفريقي والعربي كما أسلفنا القول. إن أخطر هذه المشاكل هي تواجد التنظيمات الإرهابية في الصحراء الليبية على مقربة من الحدود الليبية النيجرية، والتي تعمل على تهريب السلاح، والهجرة الغير شرعية. ورغم محاولات حلف الناتو في عدة محاولات لقصف تجمعات القاعدة في الجنوب الليبي إلا أن تواجد جماعات القاعدة في الجنوب الليبي مستمر نتيجة لضعف الأمن الإقليمي في الدول المجاورة لليبيا. رغم أن الجزائر قامت بقصف عدة مواقع لهذه التنظيمات والأسلحة المهربة من ليبيا إلى دول الجوار كان آخرها في 24 أكتوبر 2013.(1)

إن وجود معابر وممرات صحراوية استراتيجية في الجنوب الشرقي الليبي جعلت الطائرات الحربية والعمودية الجزائرية تشدد المراقبة بشكل كثيف وغير مسبوق على هذه المنطقة، فلقد نشرت جريدة الخبر حول الخطة الأمنية التي وضعتها هيئة أركان الجيش الجزائرى لمنع الاختراقات الأمنية وتهريب السلاح على الحدود المشتركة بين الجزائر و النيجر وليبيا والتي تبلغ مساحتها حوالي 700 ألف كليومتر مربع تمتد من شمال النيجر إلى الحدود المشتركة بين الجزائر وليبيا.وهي الطرق التي يستغلها في العادة إرهابيو ومهربو الأسلحة حيث يتحركون من معاقل تنظيم القاعدة في المغرب العربي، وفي شمال مالي والنيجر إلى ليبيا وبعد الحرب الليبية أصبحت المنطقة مفتوحة تماما أمام المهربين فالمناطق التي تعبر منها شحنات السلاح إلى النيجر هي تأتي من ليبيا في منطقة واسعة تحدها جبال تيبستي شمال غربي تشاد شرقا، وجبال التاسيلي ناجر في جنوب شرق الجزائر، وهضبة جادو في شمال النيجر إلى صحراء عرق مرزوف جنوب ليبيا. ونظرا لصعوبة المنطقة لا تستطيع دولة بمفردها مراقبتها أو السيطرة عليها.(2)

ولهذا عملت الوحدات العسكرية الجزائرية على منع حركة التنقل عبر طرق فرعية صحراوية والتى كانت تستعمل من قبل البدو الرحل، وجعلت مسار سيارات الدفع

1 تقرير أمني على الوضع فى الحدود الجزائرية – الليبية بتاريخ 24 أكتوبر 2013.
2 نفس المصدر.

الرباعي في ممرات محددة حتى يسهل مراقبتها، ممايسهل من حصار المهربيين الإرهابيين. وتشرف على هذا المخطط الأمني هيئية مشتركة بين قوات الجيش الموجودة في الناحيتين الرابعة والسادسة وقيادات الدرك الوطني وحرس الحدود من أجل مراقبة الحدود المشتركة للجزائر مع النيجر وليبيا.(1)

لقد شكل موضوع تهريب الأسلحة من ليبيا إلى النيجر قلقا واضحا للأمم المتحدة بعد التأكد من المعلومات الورادة إليها، حيث بنت الأمم المتحدة مخاوفها على تقرير أعده مجموعة من الخبراء بمجلس الأمن الدولي الذين أكدوا فيه أن "هناك حالات بعضها تأكد وبعضها قيد التحقيق لشحنات من الأسلحة يتم تهريبها من ليبيا إلى أكثر من اثنتي عشر دولة تتضمن أسلحة ثقلية وخفيفة، وجاء في التقرير بأن انتشار الأسلحة من ليبيا يستمر بمعدل مثير للانزعاج، وأن إرسال الأسلحة من ليبيا يجري عبر جنوب تونس وجنوب الجزائر وشمال النيجر إلى جهات مثل مالي، لكن بعض تلك الأسلحة تبقى في دول العبور لتستخدمها جماعات محلية."(2) غير أن رئيس الأركان العامة للجيش الليبي على الشيخي برر بأن مثل هذه الأسلحة خرجت من ليبيا أثناء الحرب أي عام 2011 وإن العبور إلى دولة مالي لا يتم إلا عبر النيجر والجزائر، وهناك طائرات أمريكية تحلق على الحدود النيجرية لمراقبة الوضع وبالنسبة إلى الجزئر فهي مشددة مراقبتها على الحدود الصحراوية بين ليبيا والنيجر.(3) لقد قامت مجموعة من المسلحين الإسلاميين بالهجوم على قاعدة الجيش النيجرى في أغادير، ومنجم الليورانيوم في جائوا، حيث اتهمت فيه الحكومة النيجرية ليبيا،وأكدت بأن المسلحين قدموا من جنوب ليبيا الصحراوى وهي منطقة تخشى الكثير من الدول أن تصبح ملاذا آمنا للمتشددين الإسلاميين حيث قتل 24 جنديا ومدنيا وسبب الهجوم في إلحاق إضرار بمعدات

1 نفس المصدر.

2 تقرير الأمم المتحدة بتاريخ 15 فبرير 2013

3 تصريح رئيس الأركان للجيش الليبي على الشيخي في قناة فرنسا 24 بتاريخ 4 نوفمبر2013.

المنجم سومير التابع لشركة إريفا الفرنسية وهو الذى يمد المفاعلات النووية الفرنسية باليورانيوم.(1)

وجاء هذا الهجوم كرد فعل على دور النيجر في مساندة فرنسا ضد الإسلاميين في شمال مالي. وقد أكد رئيس النيجر محمد يسوفون بأن الهجوم على النيجر أظهر أن ليبيا أصبحت مصدر زعزعة للاستقرار في المنطقة"(2) غير أن رئيس الوزراء الليبي نفي هذه الاعتداءات، وقال بأن لا أساس لها من الصحة وإن ليبيا الجديدة لن تسمح بمثل هذا الإرهاب.(3) غير أن الواقع أثبت بأن الجماعات الإسلامية في ليبيا هي أقوى جهة تتحكم في منافذ ليبيا، وحكومة ليبيا، ولعل خطف على زيدان نفسه من قبل اللجنة الأمنية بطرابلس، والتي تضم الإسلاميين المنتمين إلى جماعات متطرفة، وتنظيم القاعدة، كشف لرئيس الوزراء على زيدان حقيقة المليشيات التي تحكم ليبيا، وخاصة بعد اتهامه المباشر لبعض أعضاء في المؤتمر الوطني العام بتورطهم في اختطافه. (4) وكان الرئيس النيجرى قد صرح بأن الاعتداءات من جماعات إرهابية بعد أن صرح الجهادى الجزائرى مختار بلمختار هو من خطط للتفجيرات الانتحارية في النيجر حسب تصريح لجماعة الموقعون بالدم لوكالة الأنباء الموريتانية الإخبارية بتاريخ 25 مايو 2013.(5)

إن وضع الحدود الإقليمية بالدول التي تشترك في حدودها مع ليبيا خطير جدا، حيث اعترف مدير أفريقيا الغربية والوسطى بالاتحاد الأوروبي، مانويل لوباز بلانكو، خلال زيارته إلى موريتانيا، بأن الوضع خطير، سواء في النواحي الاقتصادية جراء عودة العمال الهاربين من

1 قامت مجموعة مسلحة تنتمي إلى تيارات إسلامية بتفجير معسكر في مدينة أغادير، ومنجم لليورانيوم في جانوا بتاريخ 24مايو2013.

2 تصريح رئيس النيجر محمد يوسف في 26مايو2013.

3 تصريح على زيدان في مؤتمر صحفي في بروكسل بتاريخ 27مايو2013.

4 تصريح على زيدان فى المؤتمر الصحفى الذى وجهه الى الشعب الليبى بعد عملية اختطافه من قبل اللجنة الأمنية بطرابلس يوم 20 أكتوبر . 2013 .

3 تصريح أحد الجماعات المتطرفة" الموقعون بالدم إلى وكالة موريتانيا الإخبارية بتاريخ 25مايو2013

ليبيا، أو الأمنية بسبب رجوع المحاربين بالسلاح. وقال إننا نشاهد كل يوم حركة للسلاح في المنطقة، ولتحركات المقاتلين الذين وجدوا أنفسهم دون عمل بعد عودتهم من ليبيا. وقال رى بلانكو في الندوة الدولية حول محاربة الإرهاب المنعقدة في الجزائر يومي 7 و8 سبتمبر 2013 حيث تحاول هذه الندوة العمل على التنسيق بين دول المنطقة التي طالتها تأثيرات الحرب على ليبيا وسببت في اختراقات أمنية لها. غير أن الخطر المحدق بالمناطق يحتاج إلى دعم مالي يقدر بحوالي 150 مليون يورو. حيث رأى بأن الميزانية التي وضعها الاتحاد الأوروبي وضعت قبل الحرب على ليبيا ولم توضع بعد الحرب لتشمل التداعيات التي خلفتها الحرب على ليبيا 2011.إن الوضع بعد الحرب على ليبيا أصبح في صالح تنظيم القاعدة حيث قاموا بتجنيد الكثير من الوافدين بعد انتهاء الحرب على ليبيا ونظرا لقلة الإمكانيات في كل من مالي والنيجر وموريتانيا، فإن المسألة ستكون صعبة جدا. غير الجزائر التي تملك منظومة عسكرية وإدارية ولوجيستيكية لمواجهة ما خلفته الحرب على ليبيا.(1)

لقد شهدت النيجر كغيرها من دول الحدود المجاورة لليبيا اضطرابات نتيجة لانتشار السلاح والجماعات الإرهابية والمتطرفة، حيث قام انتحاريان وللمرة الأولى في تاريخ النيجر استهدفا معسكر أغادير في 23 مايو 2013. ففي تاريخ 2 ينوينو 2013 قتل حارسان جرح ثلاثة من الحراس في سجن نيامي برصاص موقوفين ملاحقين بتهم إرهابية، حيث كانوا يحاولون الفرار، حيث أعلنت السلطات النيجرية بأنها لم تعرف كيفية حصولهم على الأسلحة التي استخدموها في محاولة الفرار ، وقد جاء مقتل الحارسين بعد التدخل العسكرى فى مالى كانتقام من الحكومة النيجرية.(2) لقد أكد رئيس النيجر خطورة الوضع الأمني في ليبيا، وتأثيره على النيجر فلقد صرح على هامش مؤتمر الإليزية من أجل السلام والأمن في أفريقيا والذى عقد في باريس 8 ديسمبر 2013، بأنه نخشى أن تسقط ليبيا في أيدي إرهابيين سلفيين وتصبح كالصومال، وأنه من المحزن أن نرى الإرهابيين هناك في ليبيا، والمليشيات

1 مقال بعنوان " الناتو أكمل الحرب على نظام القذافي وتجاهل تداعياتها الأمنية على دول الجوار"، نشر في جريد ة الخبر الجزائرية بتاريخ 22 أكتوبر 2011.

2 تصريح وزير العدل النيجيري مارو امادو لوكالة فرانس برس بتاريخ 2يونيو 2013.

السلفية المسلحة في بنغازى تقتل الناس يوميا، حيث أكد على ضرورة الاستقرار. وتقع النيجر على حدود ليبيا الجنوبية وتكافح الإسلاميين المتشددين في الداخل وتريد تعزيز العلاقات العسكرية مع شركاء غربيين ودول مجاورة فيما يعيد متشددون مرتبطون بتنظيم القاعدة تنظيم صفوفهم في جنوب ليبيا بعدما أجبرتهم قوات فرنسية على الانسحاب من مالي هذا العام 2013([1]).

*****

1 كلمة رئيس النيجر محمد إيسوفو في قمة الإليزيه من أجل السلام والأمن في أفريقيا، باريس 8 ديسمبر 2013.

obeikandl.com

الخاتمة

تناول هذا الفصل التداعيات الأمنية على دول الجوار العربي والأفريقي من الحرب الليبية،حيث ركز الفصل على التداعيات الأمنية لكل الدول التي عانت بشكل مباشر من انتشار الأسلحة الليبية على أمن الدول نتيجة قيام المجموعات المتطرفة والإرهابية وتجار السلاح بتهريبها عبر الحدود لدول الجوار العربي المتمثلة فى دول مصر وتونس والسودان والجزائر والسودان. وخاصة الدول التي طالها الربيع العربي والفوضى مثل مصر وتونس حيث عانت مشاكل عديدة من مهربي الأسلحة وانتشار الأسلحة الليبية داخل هذه الدول، وناقش هذا الفصل المشاكل التي تعرضت لها مصر بالخصوص بعدوقوع الأسلحة الليبية في أيدي المتطرفين وتمركزهم في سيناء والعريش ومحاولتهم المتعددة باغتيالات أعضاء الجيش المصرى وأفراد الأمن والشرطة. بالإضافة إلى تداعيات الحرب الليبية على الدول الأفريقية وخاصة مالي التي شاهدت تواجد الجماعات الإسلامية المتطرفة وتنظيم القاعدة.

لقد أدى انتشار الأسلحة الثقيلة في مالي إلى تزايد نفوذ جماعة القاعدة في شمال مالي مما استدعى تدخل عسكرى فرنسي مباشرا، ولقد لاحظ ظهور الكثير من الأسلحة الليبية في الجبهات داخل دولة مالي وخاصه في شمالها. وهذا بدوره كان سببا مباشرا في قلق الجزائر التي تربطها حدود مباشرة بليبيا. وكانت إحدى نتائج الحرب على ليبيا هو تزايد حركات التطرف الديني في دول شمال أفريقيا والتي بدورها أصبحت متمركزة في النيجر ومالي وليبيا والجزائر وتونس. ففي الوقت الذى قام به حلف الناتو بقصف ليبيا واغتيال العقيد معمر القذافي لم يفكر بهذه التداعيات التي تعاني منها أوروبا بالكامل وخاصة فيما يتعلق باغتيالات الأجانب في الدول التي وصلت إليها الأسلحة الليبية إضافة إلى سيل الهجرة الغير شرعية التي بدأت تسبب أرقا لجميع دول أوروبا وخاصة إيطاليا، ومازالت ليبيا تشكل خطرا أمنيا واضحا على دول الجوار بالكامل حتى الآن.